بين إعلان الجمهوريّة وإجراءات سعيّد الاستثنائيّة

25 جويلية: الرّمزيّات والـمـآلات

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

الهجرة من الظّاهرة الاجتماعيّة إلى التّوظيف السياسي

التحرير — الأحد 12 محرّم 1445هـ الموافق لـ 30 جويلية 2023 م العدد 451 الثمن 1000 مليم — التحرير

ملف التحرير الشهري:

الأمن الغذائي: فلاحتنا، السلاح المثلوم

حرق المصحف الشريف وردود الفعل السياسية المنافقة

قمة روسيا-إفريقيا الثانية:

تنافس دولي في إفريقيا ورهانات استعمارية بحتة

كلمة العدد

بين إعلان الجمهوريّة وإجراءات سعيّد الاستثنائيّة
25 جويلية: الرّمزيّات والمآلات

سنتان مرّتا على بدء العمل بإجراءات الرّئيس قيس سعيّد الاستثنائيّة، وهي مرحلة تطبيقيّة عمليّة كافية لا لتقييم تلك الإجراءات واستشراف مآلاتها فحسب، بل ولتقصّي ودلالاتها واحالاتها أيضا، ناهيك وهي مؤرّخة بيوم مشحون بالرّمزيّات العقائديّة والسياسيّة: فـ 25 جويلية تاريخ مرتبط بذكرى إعلان النّظام الجمهوريّ في تونس، واختيار قيس سعيّد لهذا التّاريخ بالذّات لفرض إجراءاته الاستثنائيّة لا يمكن أن يكون اعتباطيّا مجّانيّا، ولا يمكن إلاّ أن يكون في علاقة جدليّة برمزيّة ذلك التّاريخ وما تحيل عليه المناسبة المرتبطة به من دلالات..فما هي شحنة الرّمزيّات العقائديّة والسياسيّة التي يحيل عليها إعلان الجمهوريّة..؟؟ ما مدى وفائها للعقيدة الإسلاميّة وما انبثق عنها من منظومة حكم..؟؟ ما الدّاعي لاستحضارها وإعادة تدويرها وتجديد الولاء لها..؟؟ وكيف استوعبتها إجراءات سعيّد الاستثنائيّة ظرفيّة ومضمونا وسياقات ومآلات..؟؟

ـ ممّا لا شكّ فيه أنّ إعلان الجمهوريّة هو حدث مفصليّ بامتياز في تاريخ تونس المعاصر مشحون بالرمزيّات المعادية للإسلام بما يبوئه مرتبة الجريمة النكراء في حقّ هويّة البلاد والعباد وانتمائهم الحضاري والسياسيّ: فالجمهوريّة نظام حكم مناقض تمام المناقضة لنظام الحكم في الإسلام (الخلافة)، فهو يُصنّف شرعا ضمن أنظمة الكفر لأنّه يُسند التشريع للبشر ويؤسّس للظلم والفساد والتفسّخ ويشجّع على التحلل من الأحكام الشرعيّة باسم الحريّات العامّة، ولأنّه يفرّق السلطة ويُجزّئ الحكم في مخالفة صريحة لما أقرّه الإسلام نصّا وعملا وجرى عليه إجماع الصحابة والتزمت به الأمّة في جميع العصور..من هذه الزّاوية بالذّات يجب أن ننظر إلى إعلان الجمهوريّة بوصفه حربا على الله ورسوله وانقلابا على الهويّة الإسلاميّة للبلاد وتزييفا لانتمائها الحضاريّ والثّقافيّ وبترا لها عن جسمها وحيلولة دونها وتطبيقَ الإسلام..

ـ **أولى هذه الرّمزيّات دستوريّة**: فاعلان الجمهوريّة هو مناورة دستوريّة استعماريّة للالتفاف على هويّة البلاد وانتمائها الحضاريّ والسياسيّ، فإنّ الاستعمار، وقبل تسليم تونس شهادة ميلادها كدويلة وطنيّة تابعة عميلة، سعى جاهدا إلى تزييف انتمائها وفكّ ارتباطها التاريخيّ بالدّولة الإسلاميّة والحيلولة دونها وتطبيق الشرع الإسلاميّ ثم ربطها بالغرب ربطا عضويّا محكما..وقد تولّت الزمرة البورقيبيّة تنفيذ هذا المخطّط بالنيابة عنه على أحسن وجه: فاذعت ابتداء أنّ حكم البايات هو نظام ملكي تشويها وتضليلا بما ينفي عن الدولة الحسينيّة صفة الإيالة العثمانيّة الخاضعة لنظام الخلافة، ثمّ عمدت إلى هذا النظام الملكي المتوهّم فألغته وأرست على أنقاضه النظام الجمهوريّ، فترتّب على ذلك آليّا اندراس أحكام الإسلام واستحالة تطبيق الشرع لاستبدال طريقة تطبيقه (الخلافة) بنظيرتها في المبدأ الرأسمالي (النظام الجمهوريّ الديمقراطيّ)..فـ 25 جويلية 1957 هو تاريخ انفصال تونس عن الدّولة الإسلاميّة وعن الشّرع الإسلاميّ وارتباطها العضويّ بالكافر المستعمر..

ـ **ثاني هذه الرّمزيّات ثقافيّة**: فالجمهوريّة ـ فضلا عن كونها نظام حكم ـ هي أيضا ثقافة وقيم ومبادئ وطريقة عيش ووجهة نظر في الحياة مخالفة للإسلام وعلى طرف نقيض معه على جميع المستويات..فالجمهوريّة مشحونة بقيم متعلّقة بالحكم (الديمقراطيّة ـ السّيادة للشّعب ـ تفريق السّلط ـ تجزئة الحكم ـ النّظام الرّئاسيّ ـ النّظام البرلمانيّ..)..وأخرى متعلّقة بالاقتصاد (رأسماليّة ـ حريّة تملّك ـ ليبراليّة ـ اقتصاد السّوق..).. وأخرى متعلّقة بالإنسان (الحريّة الشّخصيّة ـ حريّة المعتقد ـ حريّة التّعبير..)..وهذه القيم لا علاقة لها بقيم الإسلام، فهي نابعة أساسا من الحضارة الغربيّة وعقيدة فصل الدّين عن الحياة، وهي ـ بما انبثق عنها من قوانين ودساتير ـ تجسيد ثقافيّ حضاريّ لمبادئ الثّورة الفرنسيّة..من هذا الثّدي تحديدا رضع رئيسنا قيس سعيّد حدّ الثّمالة، ناهيك وهو خبير في قانونها الدّستوري..فـ 25 جويلية 1957 هو تاريخ انتصاب المحراب الفكريّ الثّقافيّ الفرنسيّ على الأرض التونسيّة بوصفه تابعا للمعبد الفرنسيّ الأمّ لكن يدار بأياد محليّة..

ـ **هذا الابن البيولوجي (وليس بالتبنّي) للثّقافة الغربيّة** في وجهها الفرنسيّ الكالح، عندما اعتلى سدّة الحكم في تونس ذات 2019 وجد أنّ المعبد الثّقافيّ الفرنسيّ آيل للسّقوط، ومحراب الحكم مدنّس بالانحرافات الديمقراطيّة وسادنه لا تجري في عروقه دماء جون جاك روسو (الطّاهرة النّقيّة)، أمّا أوهامه الدّستوريّة النظريّة فلا مكان لها في الحكومة والوسط السياسيّ الموبوءين بالديمقراطيّة التّمثيليّة والغارقين في حمأة البرلمان الكسيح والأحزاب الانتهازيّة، فلا دولة ولا سيادة ولا دور حقيقيّ للشّعب..فلا بدّ إذن من لسة فكريّة سياسيّة تعيد للمعبد الفرنسيّ ألقه ورونقه الذي شاع مع بورقيبة وانقلاب 25 جويلية 1957..وبناء عليه التحم سعيّد برمزيّة ذلك اليوم، واتّخذ من الثّقة التي منحها إيّاه الشّعب التونسيّ صكّا على بياض ليحوّل الدّولة إلى مختبر حيّ للنظريّات الطوباويّة الفوضويّة الفجّة ويحوّل الشّعب إلى فئران مخابرلها..فاستند ـ بوصفه رئيسا ـ إلى الفصل 80 من الدّستور ليستحوذ على السّلطة التّنفيذيّة ويجمّد السّلطة التّشريعيّة ويطبّق مشروعا على مقاس وضعه السياسي ووضع حاضنته فرنسا: إذ يمكّنه من الحكم الفعلي عبر عزل خصومه في الحكومة والبرلمان والأحزاب وتهميشهم وتركيز السلطة التّنفيذيّة في شخصه ومغازلة القواعد الشّعبيّة وتقويتها بتشريكها في الحكم لمساندته..كما يمكّن فرنسا من عزل عملاء بريطانيا لتخلو السّاحة السياسيّة التونسيّة لها ولرجلها بما يمكّنها من السّيطرة على البلاد والعباد..

ـ **يمكن ـ بكلّ بساطة ـ** أن نلخّص سنتين من تطبيق الإجراءات الاستثنائيّة لقيس سعيّد بلفظة واحدة: (أوهام).

أوهام فكريّة بان عوارها وعدم قابليّتها للتّطبيق لذي عينين، فشل أصحابها ومنظّروها في إيجادها في الواقع لإغراقها في الطّوباويّة: فكر أممي ثوري ضدّ الأحزاب وأشكال الانتظام السياسيّ الكلاسيكي وضدّ العولمة وضدّ الليبرالية الاقتصاديّة وضدّ النّظام العالمي وضدّ الدّيمقراطية التّمثيليّة وضدّ النّخبويّة..عبارة عن توليفة من شتات أفكار شيوعيّة واشتراكيّة وفوضويّة وطوباويّة مثاليّة تتغذّى من أطروحات منظّرين على يسار اليسار (اريك هوبزباوم ـ آلان دونو ـ جايمس سكوت ـ روزا لكسمبورغ..)..هذا (الكوكتال) من الأفكار المنبوذة شيوعيًا يتبنّى المثاليّة المجالسيّة أو شيوعيّة المجالس القائمة على الانتظام الذّاتي بدءًا بالمستوى المحلّي الضّيّق صعودًا نحو المركز في شكل بناء هرمي قاعدي عبر التشاور والتوافق ضمن مجال مغلق فيما يشبه الدّيمقراطيّة الأثينيّة أو ديكتاتوريّة البروليتاريا أو لجان القذّافي الشّعبيّة..وهم حكم فشل قبل أن يبدأ تطبيقه ليلتحم برمزيّة فشل النّظام الجمهوريّ البورقيبيّ..

ـ **أوهام سياسيّة** كُلّلت بفشل ذريع: فعلى المستوى السياسيّ يمكن تلخيص هاتين السنتين بثنائيّة (الأزمة والفشل)، أزمة تلو الأزمة يعقبها فشل تلو الفشل وذلك على جميع الأصعدة، السياسيّة والاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة..صحيح أنّها أزمات موروثة من الأنظمة السّابقة، ولكنّه لم يكتف بالفشل في علاجها فحسب، بل تكرّست وانتعشت في عهده (هجرة الأدمغة) ومرّرت على يديه مشاريعها المسمومة (الأليكا)..أمّا طريقته في علاج الأزمات فهي خاصّة جدًا، وتبدأ بإنكار الأزمة ثمّ إغداق الوعود والمصروف اللغويّ، لتنتهي بسرديّته المستهلكة المجوجة القائمة على نظريّة المؤامرة،(هناك من يتآمر على الدّولة ويعرقل سير الإصلاحات ويفتعل الأزمات وينكّل بالشّعب..) ليتّخذ من (الشّبكات الإجراميّة ـ المتربّصين بالدّولة ـ السّاعين لتفكيكها ـ لوبيّات الفساد ـ الواقفين خلف السّتار..) شمّاعة يعلّق عليها فشله وعمالته بل وتواطؤه في المشاريع الاستعماريّة المستهدفة لتونس..لينخرط بمقتضى هذه الوصفة الجاهزة في حرب (دونكيشوتيّة) ضدّ طواحين الهواء المتوهّمة والتي لن تنتهي إلاّ برهن البلاد والعباد والمقدّرات بالكليّة للمستعمر القديم/الجديد، وهذا هو الالتحام الحقيقيّ برمزيّة 25 جويلية..

في مثل هذا اليوم من سنة 1957 ألغى المجلس القومي التأسيسي النظام الملكي وأعلن النظام الجمهوري ليكون الحبيب بورقيبة أوّل رئيس للجمهورية التونسية، زاعما بذلك تمثيلية الشعب.

وكان إعلان الجمهورية سنة 1957 ركوبا رخيصا على نضالات المجاهدين ضد الاستعمار الفرنسي، واحتواءً لمسار نضالي طويل خاضه الشعب التونسي ضدّ المستعمر الفرنسي منذ عام 1881، وضربا لكل نَفَس إسلامي فيه، حيث ضحى الكثير من أهل تونس بمُهَجهم وأرواحهم في سبيل تحرير البلاد من الاستعمار، نحسبهم عند الله من الشهداء الكرام، فيما لا تزال المقابر الجماعية شاهدا على عصر الوحشية والدمويّة التي ميّزت مسار فرض الديمقراطية بالحديد والنار، وإرغامنا على استيراد دولة الحداثة المزعومة وبناء أسسها العلمانية، قبل المرور إلى استعمال شتى أشكال التضليل الإعلامي لقبولها واستساغتها.

ولم يخرج الاستعمار العسكري الذي تغلغل في البلاد وعشش لمدة 75 سنة، إلا بوجود ضمانات تحافظ على نفوذه ومصالحه وتجعل من تونس حديقة خلفية لأجنداته وسياساته وحتى تصوراته الفكرية والثقافية، يرعاها جيش من مرتزقة السياسة والإعلام من المضبوعين بالفكر الغربي، الموالين للاستعمار والمزدرين للإسلام، ليتكفلوا بمهمة إعادة صياغة التاريخ وتزويره، وربط تونس بامتداد فينيقيّ وزعيمة أسطورية تُدعى عَلِيسة وحضارة قرطاجنيّة وثنيّة تقفز فوق قرون من التاريخ الإسلامي العريق، تنكراً للفتح الإسلامي وبتراً لهذا البلد عن جسد الأمة وحاضنته الطبيعية.

ومنذ إعلان النظام الجمهوري العلماني، وتمهيد الطريق أمام الدساتير الوضعية، وأهل تونس يتجرعون الأمرّين؛ مرارة فرض تطبيق الرأسمالية عليهم باسم الديمقراطية وحريّة الاختيار، ومرارة استهداف الإسلام وإقصائه من الحكم والتشريع، وإبعاد فكرة الخلافة عن أذهانهم وتشويهها بكل الوسائل والأساليب مع أنها سبيل خلاصهم، فضلا على التعتيم الرهيب على دعاتها وتعطيل نشاطهم.

وهكذا، صار الولاء لأوروبا، شرطا أساسيا في الوصول إلى الحكم، ولم يشذ عن هذه القاعدة أيّ من حكام تونس، بدءا من بورقيبة الذي تم تصويره على أنه زعيم المجاهدين ضد الاستعمار، وانتهاء بقيس سعيد الذي يخوّن باستمرار كل المرتمين في أحضان الاستعمار، بينما تصب أعماله السياسية مباشرة في مصلحته، ليس آخرها توقيع مذكرة تفاهم مع قادة الاستعمار الأوروبي. بل صارت مصالح أوروبا مقدمة على مصالح أهل البلد، وصار الحرص على حماية سفارات الدول الاستعمارية مقدما على حماية أبناء الشعب، لتظل تونس كما كانت قبل الفتح الإسلامي (مطمور روما)، فيما يدير هذا النظام الجمهوري ظهره إلى الجارتين ليبيا والجزائر، ولا ينسق مع أي منهما إلا بعد أن تأتي الموافقة من وراء البحار، ليفقد مفهوم الأمن القومي محتواه في ظل هذه الأنظمة العميلة المتصدّعة.

أما القاسم المشترك بين هؤلاء الحكام في ظل هذا النظام الجمهوري، فهو تخليهم عن الإسلام كنظام للحياة والمجتمع والدولة، وضرب بأقوال كبار العلماء سلفاً وخلفاً في وجوب إقامة الخلافة عرض الحائط ومنهم العلامة ابن خلدون والشيخ الطاهر بن عاشور رحمهما الله، بزعم الولاء للوطن الذي صنع على أعين المستعمر وبإشراف منه.

وفيما يحتفل أدعياء الجمهورية بنظام فاقد للشرعية لم يعد له من جمهور، فإنه لا يسعنا في المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس إلا أن نذكر أهلنا في بلد الزيتونة بنظام الخلافة بوصفه واجبا شرعيا لا ضرورة حياتيّة فحسب، وأن نوضّح ما يلي:

أولا: إن نظام الخلافة ليس نظاماً ملكياً، ولا يقر النظام الملكي، ولا يشبه النظام الملكي؛ وذلك لأنه في النظام الملكي يصبح الابن ملكاً بالوراثة، ولا علاقة للأمّة بذلك. أما في نظام الخلافة فلا وراثة، بل إن بيعة الأمة هي الطريقة لنصب الخليفة.

ثانيا: إن نظام الخلافة ليس نظاماً جمهورياً، فإن النظام الجمهوري أول ما نشأ كان ردة فعل على طغيان النظام الملكي، حيث كانت للملك السيادة والسلطان يحكم ويتصرف بالبلاد والعباد كما يريد ويهوى، فهو الذي يضع التشريع كما يريد.

فجاءت الأنظمة الجمهورية، ونقلت السيادة والسلطان للشعب فيما سمي بالديمقراطية. فصار الشعب هو الذي يضع قوانينه فيحلل ويحرم، ويحسّن ويقبّح. وصار الحكم بيد رئيس الجمهورية ووزرائه في النظام الجمهوري الرئاسي، وبيد مجلس الوزراء في النظام الجمهوري البرلماني (ويكون مثل هذا - أي الحكم بيد مجلس الوزراء - في الأنظمة الملكية التي دُرّعت صلاحية الحكم فيها من الملك حيث بقي رمزاً يملك ولا يحكم). وصار النظام الرئاسي والنظام البرلماني وجهان لنظام علماني واحد، يدين بعقيدة فصل الدين عن الحياة. وأما في الإسلام، فالتشريع ليس للشعب، بل هو لله وحده، ولا يحق لأحد أن يحلل أو يحرم من دون الله، وجَعْل التشريع للبشر هو جريمة كبرى في الإسلام...

ثالثا: إن شكل نظام الحكم في الإسلام (الخلافة) متميز عن أشكال الحكم المعروفة في العالم، سواء أكان في الأساس الذي يقوم عليه، أم بالأفكار والمفاهيم والمقاييس والأحكام التي ترعى بمقتضاها الشؤون، أم بالدستور والقوانين التي يضعها موضع التطبيق والتنفيذ، أم بالشكل الذي تتمثل به الدولة الإسلامية، والذي تتميز به عن جميع أشكال الحكم في العالم أجمع.

فالخلافة شرعاً هي رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في الدنيا لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم، وهي الشكل الذي وردت به الأحكام الشرعية لتكون عليه الدولة الإسلامية كما أسسها رسول الله ﷺ في المدينة المنوّرة، وكما سار عليها الصحابة الكرام من بعده، وهذا الرأي جاءت به أدلة القرآن والسُّنة وعليه إجماع الصحابة، ولم يخالف ذلك في الأمة جمعاء إلا من تربى على ثقافة الكافر المستعمر الذي هدم دولة الخلافة ومزق بلاد المسلمين.

والحاصل أن نظام الحكم في الإسلام هو نظام الخلافة. وقد انعقد الإجماع على وحدة الخلافة، ووحدة الدولة، وعدم جواز البيعة إلا لخليفة واحد. وقد اتفق على ذلك الأئمة والمجتهدون وسائر الفقهاء، ولم يشذ عن ذلك إلا من اتبع هواه وخالف شرع الله وارتمى في أحضان أعداء الله ورسوله.

فيا أهلنا في تونس حاضرة الخلافة الراشدة الأولى:

مَن الأجدر منكم باحتضان الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؟ مَن الأجدر منكم بتحقيق هذه الغاية العظيمة التي تهون في سبيلها التضحيات؟! مَن الأوْلى منكم بهذه الهدية الربانية التي تنتهي بها كل المآسي والمشكلات والأزمات؟! وماذا جنينا جميعا من فتن الوطنيات والقوميات غير الفرقة والشتات؟ ألستم أحفاد عقبة بن نافع وطارق بن زياد وأسد بن الفرات وعلي بن زياد الذي أدخل المذهب المالكي إلى تونس فتحولت إلى منارة للعلم والفقه قبل أن تظهر فتن الوطنية والقومية التي زرعها الاستعمار؟ ألا تتوقون إلى عز الدّنيا والآخرة وجنّة عرضها السماوات والأرض؟!

إننا في حزب التحرير قد وضعنا بين أيديكم التصور الواضح لنظام الحكم في الإسلام، الذي حكم به أئمة الهدى سادتنا أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، وأجمع عليه فقهاء المذاهب الأربعة، وبيّنّاه بهيكله وتفاصيل إداراته، وأخرجنا للأمة دستوراً كاملاً لدولة الخلافة القادمة قريبا بإذن الله، مستنبطاً في كل مادة من كتاب الله وسنة رسوله وما أرشدا إليه من إجماع الصحابة والقياس الشرعي، وجمعنا الأدلة لكل مادة في مقدمة لهذا الدستور.

فالواجب عليكم بعد هذا البيان الشافي هو الالتزام بما أمركم به ربّكم الذي بيده وحده نصركم وعزكم، فلا تقبلوا أي نظام يُطرح عليكم حتى ولو كان مُجمّلَ الوجه مُزكّىً من قِبَل أشباه الساسة والحكام، ولا تخوضوا مع الخائضين في أوهام الجمهورية والديمقراطية، ولا تقبلوا أن تُرفع لكم الشعارات البرّاقة حتى ولو تمسّحت بذكر الإسلام، إذا كان مضمونها الديمقراطية والحكم بغير نظام الإسلام. قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50-49]

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

بلغ السّيل الزُّبى
تونس تستجدي غذاءها

أ. حسن نوير

هناك من يحمّل مسؤولية الأوضاع المزرية التي تعيشها تونس إلى الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، وآخرون يلقون باللوم على الرئيس الحالي «قيس سعيد»، والحال أن الوضع الكارثي الذي تتخبط فيه البلاد نتيجة حتمية للمصيبة التي حلت بالأمة والمتمثلة في هدم الخلافة الإسلامية وتحويل بلاد المسلمين إلى مزق متناثرة على رأس كل مزقة وضع الأعداء حاكما يسير طبقا لما يحدده له مستعمر غاشم لا يرقب فينا إلاّ ولا ذمة، همه الوحيد فصل الأمة عن نظامها الذي ارتضاه لها رب العزة حتى يتمكن من الهيمنة على بلاد المسلمين ونهب خيراتها وجعلها أسيرة وجهة نظره والعيش وفق مفاهيمه العفنة والمخالفة تماما لمفاهيم الإسلام التي لها مصدر وحيد وأوحد هو الوحي كتابا وسنة.

لقد صنع المستعمر أبطالا وزعماء وهميّين روّج لهم بين المسلمين إمّا بكفاحهم الكاذب ضده زمن احتلاله المباشر لبلادنا مثل «بورقيبة» و«أتاتورك» أو عن طريق الإعلان عن معاداته، معاداة لا تتخطى حدّ الخطابات والكلام الخلّب مثل ما كان يفعل «معمر القذافي» و«جمال عبد الناصر» و«صدام حسين» وغيرهم من حكام المسلمين العملاء. هذه النوعية من الحكام عانت منها الأمة ومازالت تعاني إلى يومنا هذا، قد تختلف سياساتهم وبرامجهم لكن جميعهم دون استثناء مرتهنون ارتهانا لا ينقطع للقوى الاستعمارية يسبحون بحمدها وحمد وجهة نظرها صباح مساء، ولهذا تعيش بلاد المسلمين الأزمة تلو الأزمة ولا يعرف أهلها غير ضنك العيش وشظفه، كما هو حاصل اليوم في تونس تحت قيادة الرئيس «قيس سعيد» حيث يعاني أهلها من ندرة الخبز، نعم الخبز الذي أصبح مادة نادرة يصعب جدا الحصول عليها، فمن يريد الحصول على ما يسدّ حاجته يتوجب عليه الوقوف منذ ساعات الفجر الأولى في طابور لمدة ليست بالقصيرة وبعد رحلة انتظار شاقة ومرهقة ومن الوارد جدا أن يعود بخفي حنين يجر أذيال الخيبة.

أزمة الخبز التي تنكّد عيش أهل تونس أسّس لها «بورقيبة» بعون من وزيره الأول «الهادي نويرة» في سبعينات القرن الماضي حين تم التوجه نحو اقتصاد الخدمات والرهان على قطاع السياحة، وبدء رحلة التهميش الممنهج لقطاع الفلاحة لغاية في نفوس المستعمرين وخدمة لحفنة من أرباب المال والنفوذ. رحل «بورقيبة» وجيء بـ «بن علي» وواصلت معه الدولة تهميش الفلاحة واتجهت نحو توريد الحبوب بدل إنتاجها، وبعد الثورة ومع جميع الحكومات المتعاقبة لم يتغير الوضع بل وصلت إلى الأسوأ، فالفتق اتسع على الراتق ولم يعد بمقدور الدولة مجاراة نسق توريد الحبوب، فخزينتها ضربها الإفلاس وقيمة الدينار في تهاو مستمر فما هو الحل إذن؟

الحل كان بالنسبة لهذه الدولة بمثابة الاستجارة من الرمضاء بالنّار فلقد التجأت سابقا لتوفير قوت الناس إلى الاقتراض، وهذا اليوم لم يعد ممكنا لأن الدولة باتت عاجزة عن تسديد ديونها ولم تجد من يقرضها، ومرة أخرى ذات السؤال نفسه ما هو الحل؟ في ظل هذه الدولة لا حلول لأنها هي المشكل ونظامها هو الأزمة والقائمون عليها هم من نتاج ذلك النظام ، لذا لا خير يرجى منهم بدليل أن الرئيس «قيس سعيد» كلما احتدمت واشتدت أزمة الخبز يستدعي رئيسة حكومته «نجلاء بودن» ويبدأ في اجترار سرديته الممجوجة من قبيل «هناك من يتآمر على الدولة» و«هناك من يعرقل سير الإصلاحات» و«هناك من يفتعل الأزمات» و«هناك من يريد التنكيل بالشعب والمتاجرة بقوته» وهناك من وهناك من، إلى ما لا نهاية. وبما أن هذه السردية البائسة لم تسد ولن تسد جوع الناس أوفد «قيس سعيد» وزيره المكلف بالشؤون الخارجية إلى روسيا للمشاركة في منتدى الاقتصادي والإنساني وهناك أجرى محادثات مع وزير الخارجية الروسي حول إمكانية استيراد الحبوب والأسمدة الروسية بشروط تراعي الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا، الشيء نفسه كرّره في لقائه مع رئيس الجمهورية الاتحادية بتتارستان، حيث أكّد له حاجة تونس إلى توريد الحبوب وطلب منه دعم مساعي تونس في هذا الموضوع والحصول على الحبوب وفق شروط وأسعار تراعي وضعية خزينة الدولة التونسية المنهكة. نعم انتقلنا من سياسة الاقتراض إلى سياسة الاستجداء والحال أن تونس قادرة على أن تؤمّن غذاء أهلها دون سلوك هذه الطرق المخزية ودون إراقة ماء الوجه، هذا إن بقي للقائمين على هذه الدولة شيء منه.

قلناها في البداية المصيبة التي حلت بتونس وسائر بلاد المسلمين هي هدم دولة الخلافة، فبهدمها انفرط العقد وانتهكت السيادة وضاعت الهيبة وها هو الجوع يطرق أبوابنا وأصبح لنا حكام يستجدون ما نسدّ به رمقنا بعد أن فرطوا في ثرواتنا وخيراتنا تحت مسميات ما انزل الله بها من سلطان، من قبيل التعاون المشترك والتقارب بين الشعوب مثلما جاء مؤخرا في مذكرة التفاهم التي وقعها «قيس سعيد» مع الاتحاد الأوروبي.

قمّة روسيا-إفريقيا الثّانية:
تنافس دوليّ في إفريقيا ورهانات استعماريّة بحتة

"حدث هام"، هكذا وصفت القمة الثانية التي جمعت الخميس 27 جويلية روسيا بدول أفريقيا بمدينة سانت بطرسبورغ والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية والسياسية بين الطرفين. وسيدوم هذا الحدث "الهام" في نظر موسكو حتى مساء يوم الجمعة. وهي القمة الثانية التي تنظمها روسيا بعد تلك التي جرت في 2019 بمدينة سوتشي، فيما يراد منها تقوية الشراكة بين الجانبين في المجال السياسي والأمني والاقتصادي والعلمي.

القمة التي تسعى موسكو من خلالها إلى تنويع وتمتين "شراكتها" الاقتصادية مع القارة الأفريقية وجعلها "طويلة الأمد".

ولإنجاحها والخروج بنتائج ملموسة، شرعت موسكو منذ عدة شهور في نشر رسائل دعم للدول الأفريقية و بعثا تها ا لد بلو ما سية المتواجدة في موسكو. فيما كثف سيرغاي لافروف، وزير ا لخا ر جية الروسي من زياراته للعواصم الأفريقية لكسب دعمها. وتأتي هذه الجهود

الدبلوماسية الروسية في وقت تأججت فيه الحرب مع أوكرانيا وازدادت حدتها مع ازدياد حجم المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا.

وتعهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لدى افتتاحه القمة، لست دول من هذه القارة بشحنات حبوب مجانية "في الأشهر المقبلة". وأكد أنه "في الأشهر المقبلة ستتمكن من تأمين شحنات مجانية من 25 إلى 50 ألف طن من الحبوب لبوركينا فاسو وزيمبابوي ومالي والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى وإريتريا" على خلفية قلق دول أفريقية من توقف اتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية في البحر الأسود قبل فترة قصيرة.

التحرير:

تعد هذه القمة عملا سياسيا من دولة تعمل جاهدة للفكاك من عزلة تسعى الدول الغربية لوضعها فيها بعد خطوة الحرب على أوكرانيا، وهي بلا شك أسلوب استعماري غايته الأكبر هي الهيمنة ومدّ النفوذ..

وقد شهدنا مثل هذه القمة خلال الأيام القليلة الماضية حدثين متزامنين لافتين للنظر تمثل أولهما في دعوة القمة التي انعقدت بباريس في جوان الماضي وجمعت أكثر من 40 دولة ومؤسسة مالية.. بمبادرة من الرئيس الفرنسي، دعوتها إلى مناقشة سبل إقامة نظام مالي عالمي جديد، يساعد الدول النامية على مواجهة أوضاعها المتردية.

أما الثاني فهو دعوة الولايات المتحدة الأمريكية مجددا إلى الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين بهدف "توسيع نفوذ العالم النامي في هذه الهيئة" حتى تكون أقدر على "استيعاب الحقائق العالمية الحالية، ووجهات النّظر الأكثر تنوعاً جغرافياً".

وهذه الدعوة المزدوجة إلى تغيير مؤسسات انبثقت عن الحرب العالمية الثانية هي أيضا من تداعيات الحرب الأوكرانية، ولكنها مجرد مناورة من مناورات الغرب المعتادة، وشقلبة جديدة لخداع الشعوب المسلوبة، في سبيل إبقائها تحت السيطرة وهيمنة الكاملة للنظام الغربي الاستعماري

وهكذا سيظل حال المنطقة، محطّ أطماع الدول الاستعمارية الكبرى، وساحة للشد والجذب، وسوقا مفتوحة لاستقطاب العملاء والمتعاونين مع المستعمرين والناهبين من كل الملل، كل هذا ما لم يقم للناس في هذه المنطقة دولة منيعة بنظام حصين، لا يترك لتلك الدول المتنافسة المجال للولوج لبلاد ممتدة على مناطق تحوي الثروات والأقوات والمغانم المحروم منها أهلها في ظل دويلات التبعية الاستعمارية التي ترزح تحتها اليوم.

مؤتمر روما للهجرة

استضافت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، الأحد 23 جويلية 2023 في العاصمة الإيطالية مجموعة من قادة دول حوض البحر المتوسط، بهدف تعميم أساليب تعاون جديدة بين البلدان التي ينطلق منها المهاجرون والبلدان المُضيفة، على غرار الاتفاق الموقّع بين الاتحاد الأوروبي وتونس بهدف الحد من وصول المهاجرين إلى القارة.

وفي ختام محادثات استمرّت ساعات أعلنت رئيسة الوزراء اليمينية المتطرفة إنشاء صندوق سيتم تمويله في مؤتمر أول للجهات المانحة لم يحدد موعده بعد، في مبادرة سبق أن ساهمت فيها الإمارات بمئة مليون يورو.

وفي حين لم يرشح عن المؤتمر أي تدبير ملموس آخر، فقد اعتبرت ميلوني أن الخطوة تعد «بداية عمل طويل الأمد»، مع إطلاق «عملية روما» التي حدّدت أولوياتها، وعلى رأسها «محاربة الهجرة غير النظامية، وإدارة تدفقات الهجرة القانونية، ودعم اللاجئين، وخصوصاً التعاون الواسع النطاق لدعم تنمية أفريقيا وخصوصاً بلدان المغادرة (المهاجرين)، إذ بدونها سيبقى أي عمل غير كاف».

التحرير:

أولا لا بد من ملاحظة تغيب الجانب الفرنسي والاسباني والمغربي وعديد الدول جنوب افريقية عن هذا المؤتمر وهم المعنيون أساسا بموضوع المؤتمر. ومنها دول مصدرة للمهاجرين مثل إريتريا والصومال والسودان، لنجد في المقابل دولا أخرى غير معنية بالهجرة في المتوسّط، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما يعدّ دليلا على التوجّه نحو توفير الدعم المادي لمكافحة الهجرة بمقاربة أمنية بحتة.

ثم إن ما قالته ميلوني من أنه «يجب علينا تنمية إفريقيا» وبأنه «لا بد من تحسين ظروف الحياة في الدول التي ينطلق منها المهاجرون» لا يعدو أن يكون كلام مجاملة لبعض الحاضرين. وإلقاء نظرة سريعة على المذكرة «النموذج» مع تونس يغني عن البحث عن أية حجج لدحضه. وحتى لو سلّمنا بحسن نية الأوروبيين –وهو مستحيل-، فإن الثمن المدفوع في المقابل باهظ للغاية، إذ أنّ النقاط التي جاءت في اتفاقية الشراكة قضت بإعطاء الضوء الأخضر للأوروبيين، أولا لطرد وإرجاع كل التونسيين الموجودين في كل دول أوروبا في حالة غير نظامية، مع وعود واهية بالإدماج والتشجيع وغيرها من الأكاذيب الأوروبية التي لم تعد تنطلي على أحد باستثناء الطرف الحكومي التونسي الذي ابتلع الطعم بسهولة مصدقا كل الترّهات الأوروبية. ثانيا للولوج إلى قطاع الطاقة المتجددة لفسح المجال من جديد أمام الشركات الأوروبية الربحية لنهب الطاقة من البلاد بأبخس الأثمان. وفي المقابل فإن ما ورد في المذكرة مع تونس من عمل على «إرساء شراكة مواهب لتشجيع الهجرة الشرعية لصالح الطرفين، وذلك حسب حاجيات تونس والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في علاقة بالأنشطة والمهن التي يقع تحديدها بصفة ثنائية» فلم يُفهم منه سوى التشجيع على هجرة انتقائية تردّب فقط بالأطباء والمهندسين والخبراء في مجالات متعدّدة، مع ازدراء ضمني لغيرهم.

يذكر أنه خلال حملة الانتخابات التشريعية التي أوصلتها إلى السلطة في 2022، وعدت ميلوني «بوقف نزول» المهاجرين في إيطاليا. ومنذ ذلك الحين تعرقل حكومتها نشاط السفن الإنسانية وتعمد إلى تشديد الإجراءات المهينة في حق المهاجرين وسط البحر وفي محتشدات الإيقاف داخل إيطاليا.

خلال جولة بالعاصمة يوم "عيد الجمهورية"
قيس سعيد يضع المقدّمات الأولى للانتخابات الرئاسيّة

خالف كل من سبقوه في رئاسة البلاد، ولم يلق كلمة بمناسبة الذكرى 66 لإعلان قيام الجمهورية في تونس، ولم يلقي خطابا احتفاليا بالذكرى الثالثة لـ 25 جويلية 2021، تاريخ دخول البلاد مرحلة ما أسماه هو "الاستثناء" بتطبيق الفصل 80 من دستور 2014، واستبدل الكلمة على ما يبدو بزيارة ميدانية إلى منطقة السيجومي والقصبة وجامع الزيتونة والمدينة العتيقة وشارع بورقيبة بعد ظهر الثلاثاء 25 جويلية 2023 وسط تعزيزات أمنية استثنائية.

وفي غياب الكلمة آو الخطاب كان بلاغ رئاسة الجمهورية المنشور على الصفحة الرسمية للرئاسة موجزا ومقتضبا لكن شريط الفيديو كان شافيا وضافيا وتضمن العديد من الرسائل المباشرة وغير المباشرة التي أراد الرئيس إيصالها إلى الجميع.

التسجيل الذي يمتد لحوالي ست دقائق ونصف كشف حوارات جدّ هامة بين "مواطنين" ورئيس الجمهورية، فقد عبروا عن مشاغلهم واشتكوا من انقطاع التيار الكهربائي والمياه الصالحة للشرب إضافة إلى نقص مادة الخبز، وكعادة أي مسؤول، طمأنهم وتعهّد لهم بتحسّن الأوضاع في المستقبل.

ولعل أهم ما جاء في الفيديو والذي يعدّ جديدا هو الحوار الذي دار بين الرئيس وأحد المواطنين في الدقيقة الأولى حيث يقول ابن المنطقة الشعبية لرئيس الجمهورية "أحنا معاك في الانتخابات الجاية"، فيجيبه الرئيس "وأنا معاكم وقضيتي قضيتكم وماشيين إلى الأمام وبالشوية بالشوية تو نوصلو" ويضيف بعد ذلك "نحن ماضون قدما ولن نتراجع"..

ولا نخال أن المواطن يتحدث عن انتخابات بلدية أو انتخابات مجلس الأقاليم والجهات بل المقصود في تقديرنا الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها سنة 2024 وفق ما نص عليه دستور 2014 ووفق ما أكدته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الحالية. ولا نخال أيضا أن إدارة الاتصال والإعلام برئاسة الجمهورية بنشرها هذا المقطع لم تنتبه إلى مضمونه والى أهم رسالة فيه موجهة للجميع.

ويمكن القول إنّه بخلاف المرة السابقة التي فهم من خلالها البعض أن رئيس الجمهورية الحالي قيس سعيد قد لا يذهب إلى انتخابات رئاسية في موعدها سنة 2024 عندما زار ضريح الحبيب بورقيبة في ذكرى وفاته في أفريل الماضي حين قال عند الإجابة عن سؤال إن كان سيترشح للانتخابات الرئاسية القادمة، انه لن يسلّم البلاد إلا لوطني، فإنّ الرجل بدا واضحا ومقرّا العزم على مواصلة التجربة مع الجمهور الذي لا يزال على العهد معه، وبالتالي يمكن القول أن قيس سعيد هو أوّل المترشحين في السباق الرئاسي للعام القادم.

أولا إن الانتخابات مهما كان نوعها ليست وقوفا في الطوابير وغمسا للأصابع في الحبر الأزرق ثم فرز الأصوات وإعلان نتائج، بل هي عملية اختيار لمن له القدرة على تسيير شؤون البلاد والعباد وفق نظام حكم قويم تكرس فيه الأمة سلطانها فعلا لا قولا.

ثانيا لقد تواترت الانتخابات في بلادنا بعد انتفاضة 14 جانفي 2011، والطريف أنّه بعد كل انتخاب يظهر في الصورة من المواطنين من يعبر عن ندمه ويتعهد بقطع إصبعه الذي غمسه في الحبر في المرة القادمة، ومع ذلك تتواتر الانتخابات.. وهو ما يؤكد تواصل سيطرة النظام الغربي الخادع على شعوب الأمة جمعاء، وتواصل انخداع الناس بالانتخابات التي تديرها دوائر الحكم الرأسمالي العلماني المتلونة كل فترة، حسب كل ظرف ومتطلباته.

ثالثا إن الانتخابات التي لا تقطع مع هذا النظام المخادع الذي نعيش تحت ظلمه وخداعه وزيفه اللامتناهي، ولا تفرز تغييرا جذريا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للناس تصبح عملية عقيمة لإهدار الوقت والأعمار والطاقات وإجراؤها بعد كل ما شهدناه من فشل وزيف ومخاتلة لهذا النظام يعتبر تآمرا على البلاد والعباد، وإصرارا على قطع الطريق أمام طموح الشعب في التغيير الحقيقي.

رابعا إنّ إجراء الانتخابات من اجل الانتخابات أمر يسير والتقدم للانتخابات دون برنامج ليس بالضرورة عائقا أمام النجاح فيها وهو ما حصل مع الرئيس الحالي قيس سعيد فقد انتخبه تونسيون لـ"نظافة يديه" مثلما انتخبوا من قبله من ظنوا أنه يخاف الله أو من له خبرة في تسيير الدولة وبالتالي فإنّ المنافسة في ظل المسرح الديمقراطي المخادع السائدة لن تكون على البرامج والرؤى بقدر ما ستكون على صورة وشعبية وشعبوية هذا المرشح أو ذاك.

إن للانتخابات في ظل حكم الرأسمالية في نهاية المطاف مسرح يفتح بعد كل فترة أمام شعب يهدأ برهة ويثور أخرى، فتكون النتيجة بعد الانتخابات بروز وجه متجدد لمنظومة حكم عاجزة على تقديم أي شيء للناس ومتشبّثة بالمواقع لدرجة أصبحت فيها مستعدة لفعل أي شيء من أجل البقاء في الحكم ويدفع الشعب التونسي في كل المراحل ثمنا باهظا لمنحه الثقة لمن هو ليس أهلا لها، فهل بتلك العملية التمثيلية ذاتها ستتغير الأمور في 2024.؟

أبو ذرّ التّونسيّ (بسّام فرحات)

(الأجص) نموذجا

الهجرة من الظّاهرة الاجتماعيّة إلى التّوظيف السياسي ½

في أقلّ من خمس سنوات (2019/2023) وجدت تونس نفسها في قطب رحى ظاهرة الهجرة غير النّظاميّة للأفارقة جنوب الصّحراء (الأجص)، تكتوي بلفحها ولهيبها وتنوء بحمل تبعاتها ومخرجاتها وتسدّد فاتورتها التي لا ناقة لها فيها ولا جمل فضلا عن كونها إحدى أبرز ضحاياها.. فإفريقيّة قديما ـ تونس حديثا، ظلّت عبر تاريخها مقصدا للأدفاق الهجريّة وحضنا دافئا للمنكوبين والمهجّرين (الأندلس ـ صقليّة ـ البلقان ـ طرابلس ـ الجزائر..) ورحى انطحنت فيها الفوارق العرقيّة والجنسيّة (فينيقيّين ـ رومان ـ عرب ـ بربر ـ أتراك ـ موريسكيّين ـ زنوج..) وبوتقة انصهرت فيها الإثنيّات والمذاهب (سنّة ـ شيعة ـ خوارج ـ إباضيّة ـ صوفيّة..) وذابت كلّها تحت راية (لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله) وضمن (عقد الأشعريّ ومذهب الإمام مالك وطريق الجنيد السّالك)..هذه (الجنّة الهجريّة) الآمنة استحالت ـ في مفارقة مهينة ـ مخفر حراسة متقدّما للقارّة العجوز وممتصّ صدمات لها وغربالا لطالبيّ الهجرة واللجوء إليها وشرطيّا وسجّانا وجلّادا مكلّفا بالمهمّات القذرة نيابة عنها، على غرار الاعتقال والتّعذيب والاستنطاق والإبعاد والتّرحيل..بل ويراد لها أن تصبح مكانا لتوطين المهاجرين الأفارقة، بما يهدّد السّلم الأهليّ للمجتمع التونسيّ ويؤزّم وضعيّته الاقتصاديّة المتردّية بطبيعتها ويضرب تجانسه العرقيّ والإثنيّ في الصّميم ويصم التونسيّين بعار العنصريّة وشنارها الأبديّ..كلّ هذا مقابل حفنة من اليوروهات وقرض ربويّ بشروط مجحفة من صندوق النّقد الدوليّ..

ظاهرة اجتماعيّة

ممّا لا شكّ فيه أنّ المستوى الصّفر للهجرة أنّها ظاهرة اجتماعيّة بحتة واكبت المجتمعات البشريّة منذ فجر التّاريخ دون أن تثير المشاكل بوصفها حركة طبيعيّة: لكن الملاحظ في العقود الأخيرة أنّه قد وقع تسييسها بشكل مشطّ بما أفضى إلى أوربتها ثمّ تدويلها وإخضاعها لترسانة من العهود والمواثيق.. وحسبنا فيما يلي أن نتتبّع مسار هجرة مصطلح (هجرة) من الظّاهرة الاجتماعيّة إلى الظّاهرة السياسيّة، عسانا نفهم مكامن الخطورة فيه ودواعي توظيفه السياسيّ: فككلّ مولود جديد، وُلد مصطلح الهجرة بريئا وديعا خاليا من أيّ شوائب سياسيّة، عبارة عن صفحة بيضاء لا يحتمل إلاّ معناه اللغويّ الذي يفيد مجرّد الانتقال في المكان..فالهجرة لغة هي انتقال أدفاق بشريّة من حيّز جغرافيّ إلى آخر بدافع العوامل الطبيعيّة المناخيّة أو الديموغرافيّة البشريّة: فبسبب شحّ الموارد الطبيعيّة وعجزها عن الإيفاء بمتطلّبات النّاس (تضخّم سكّانيّ ـ تغيّر مناخيّ ـ جفاف ـ تصحّر..) تضطرّ المجموعات البشريّة للانتقال إلى فضاءات جغرافيّة أخرى أرحب تلبّي لها احتياجاتها، وهذا ما يُطلق عليه بالهجرة، وقد مارستها تاريخيّا جميع الشّعوب دون إشكال..فواقع الهجرة ابتداء أنّها ظاهرة اجتماعيّة من شأنها أن تعيد التوازن الطبيعيّ بين الجنس البشريّ ومحيطه الجغرافيّ بما يشبع متطلّباته..وهي بذلك ظاهرة صحيّة في الأصل وتلقائيّة اختياريّة لا علاقة لها ـ ابتداء ـ بالسّياسة..

ظاهرة اقتصاديّة

غير أنّ هذا الاستنتاج الأوّليّ يبقى حكما شبه نظريّ، لأنّه لا ينطبق على واقع الهجرة إلاّ في حال كون الوجهة المهاجر إليها خالية من السكّان أو ليست تابعة لمجموعة بشريّة أخرى. لأنّه إذا كان المكان المقصود بالهجرة مأهولا مسبقا بالسكّان فإنّ الهجرة في هذه الحالة تلتبس بالغزو والصّراع والتنافس بين مكوّنين مختلفين، وتكتسب بعدا اقتصاديّا وآخر ثقافيّا، وهذا باب مشرع على التّوظيف السياسيّ: فالهجرة إلى جانب كونها ابتداء ظاهرة اجتماعيّة فهي تحتمل أيضا جانبا اقتصاديّا: فلو ضربنا صفحا عن الدّوافع الاقتصاديّة للهجرة (الفقر ـ البطالة ـ شحّ الموارد الطبيعيّة..) فإنّ انتقال أدفاق بشريّة من حيّز طبيعيّ ديموغرافيّ اقتصاديّ إلى آخر من شأنه أن يحدث أزمة اقتصاديّة في المهجر، لأنّه يفضي إلى اختلال بين الموارد الطبيعيّة المحليّة والتّركيبة السكّانيّة الطّارئة، ويتطلّب إعادة توزيع للثّروة واقتسامها وفق المعطيات البشريّة الكميّة الجديدة..وطبيعيّ أن ينجرّ عن هذا الحراك ضغط على الموارد الطبيعيّة المتاحة (مراعي ـ مياه ـ غابات ـ أراضي فلاحيّة ـ مناجم ـ ثروات ـ سلع ـ خدمات..) وتكالب عليها واستغلال مشطّ لها وإنهاك لمقدّراتها ونضوب لمدّخراتها، بما يؤثّر سلبا على السّلع والأثمان والجودة والكميّة والنّوعيّة واليد العاملة والأجرة..أي على إشباع الإنسان لحاجاته بما يهدّد وجوده..بهذه الكيفيّة وشيئا فشيئا، يبدأ مصطلح (هجرة) بفقدان براءته وحياده، وتتزوّد ظاهرة الهجرة بمخالب وتكتسب رائحة البارود وطعم الدّماء البشريّة..غير أنّها تبقى رغم الحساسيّة المفرطة والأزمات العابرة، ظاهرة عاديّة صحيّة تحت السّيطرة..

ظاهرة ثقافيّة

إنّ البعد الاقتصاديّ ـ وإن كان فعّالا في جنوح ظاهرة الهجرة نحو التّسييس ـ إلاّ أنّه مازال بالإمكان تحييدها عن التّوظيف السياسيّ..لكن كلّما تقدّمنا في التّفاصيل كلّما تدرّجنا من الحياد إلى الحساسيّة إلى الخطورة، ففي التفاصيل يسكن الشّيطان: فالهجرة ـ في أخطر وجه من وجوهها ـ هي ظاهرة ثقافيّة حضاريّة، أي هي انتقال لأدفاق بشريّة من حيّز جغرافيّ إثنيّ وعرقيّ إلى آخر..فالبشر كائن حيّ ينتمي إلى جنس ويعتنق عقيدة ويتحدّث بلغة ويكتسب ثقافة ويمتلك وجهة نظر في الحياة..فانتقال الكائن البشريّ من مكان إلى آخر هو عمليّا انتقال لأجناس وأديان وعقائد وثقافات وحضارات ووجهات نظر في الحياة..فكلّ هذا الخليط العرقيّ والإثنيّ والحضاريّ والتّاريخيّ هو الذي سيهاجر: فالهجرة إذن ليست مجرّد انتقال في المكان بقدر ما هي انتقال من فضاء عرقي وإثنيّ وتاريخيّ وثقافيّ وعقائديّ ولغويّ ودينيّ وحضاريّ.. إلى آخر قد يكون مختلفا عنه أو متنافرا معه أو ضديدا له، بما يفضي إلى احتقان بين المكوّنين ـ الأصليّ والوافد ـ قد يتطوّر إلى صراع مميت، لأنّه صراع هويّة صراع وجود أو عدم، وأمثال هذه الصّراعات يُتّخذ حيالها إجراء الحياة أو الموت..فالهجرة بوصفها ظاهرة ثقافيّة تستهدف مكوّنات الهويّة وأسس الانتماء الحضاريّ والعقائديّ، وتفضي بالحتم إلى تغيير التّركيبة العرقيّة والإثنيّة للأصيل أو للوافد، بحيث يذوب أحدهما في الآخر، فتنتعش ثقافة الغالب وعقيدته ولغته وحضارته ودياناته ووجهة نظره في الحياة على حساب هويّة المغلوب التي تُطمس ـ أو في أفضل الحالات ـ تُنقّح وتُمسخ، وهذا باب مشرع على السّياسة والتّوظيف السّياسيّ..

..وبالمحصّلة

بالمحصّلة، وبعد أن أضأنا الزّوايا الطبيعيّة التّلقائيّة الممكنة والخارجة عن التدخّل البشريّ لظاهرة الهجرة، نجزم ابتداء أنّ الأصل في الهجرة ظاهرة اجتماعيّة اقتصاديّة ثقافيّة، يلجأ إليها الإنسان كلّما اختلّ التّوازن بينه وبين محيطه الطبيعيّ.. فهي ظاهرة صحيّة بامتياز من شأنها أن تعيد التّوازن المفقود بين الموارد الطبيعيّة وحاجات الإنسان بما يمكّنه من إشباعها إشباعا كليّا..كما تساهم بشكل فعّال في انتشار الجنس البشريّ وتعمير الأرض واستغلال مواردها على أحسن وجه، هذا دون أن ننسى دورها الرّئيسيّ في تلاقح الأجناس والثّقافات وانتشار العقائد والحضارات..فالهجرة ـ كانت ومازالت وستظلّ ـ محرّكا للتّاريخ ومحفّزا للحضارة: فقد كانت وراء الأحداث المفاصل في التّاريخ الإنسانيّ، كما كانت وراء نشأة وانتشار كبرى الحضارات البشريّة، والأمثلة التاريخيّة على ذلك عديدة، ودونكم الفتوحات الإسلاميّة والهجرات الأوروبيّة نحو شتّى بقاع العالم: فالفتوحات الإسلاميّة هي في وجه من وجوهها انتقال لقبائل وشعوب عربيّة مسلمة نحو شمال إفريقيا وشرق آسيا وجنوب أوروبا محمّلة برسالة الإسلام واللغة العربيّة ما ساهم في توسّع الحضارة الإسلاميّة..في نفس السياق تندرج هجرة قبائل آسيا الوسطى نحو الجنوب والشّرق الأوسط، ودورها في انتشار الإسلام إلى حدود الفلبّين وبحر الصّين الجنوبيّ، وفي نشأة الإمبراطوريّة المغوليّة المسلمة بالهند والدّولة العثمانيّة بآسيا الصّغرى..كما أنّ هجرة الأوروبيّين إلى العوالم الجديدة كان لها دور فعّال في بلورة الحضارة الغربيّة وقوّتها وتوسّعها في الأمريكيّتين وقارّة أستراليا ثمّ استباحتها للعالم عن طريق الاستعمار، ولا يخفى ما لهذا الحراك من تأثير جذريّ على التّاريخ البشريّ..

ظاهرة سياسيّة

على غرار سائر الظّواهر الإنسانيّة عموما والاجتماعيّة خصوصا، لم تسلم ظاهرة الهجرة من التّوظيف السّياسيّ، بل إنّها قد اختُزلت في العصر الحديث في هذا الجانب السياسيّ المظلم، وانقلبت من ظاهرة طبيعيّة تلقائيّة صحيّة إلى مأساة اجتماعيّة إنسانيّة وراءها أياد سياسيّة خبيثة..فالهجرة بوصفها ظاهرة سياسيّة يُقصد بها الهجرة القسريّة المفتعلة غير الطبيعيّة ولا التلقائيّة: فهي عبارة عن تهجير منظّم، أي دفع ممنهج لأدفاق بشريّة ـ مباشرة أو بشكل غير مباشر ـ إلى الانتقال من حيّز جغرافيّ عرقيّ إثنيّ إلى آخر بدوافع سياسيّة أو لتحقيق أهداف سياسيّة. والتّوظيف السياسيّ للظّاهرة ـ كما يحتمل ركوبها حين وقوعها ثمّ تطويعها وتسييرها والتحكّم فيها ـ يحتمل أيضا إيجادها من عدم بالاحتطاب لها والنّفخ في كيرها واحتضان أسبابها ومسبّباتها حتّى تتحقّق ميدانيّا، ثمّ استغلالها وتوظيفها..ومن أشهر مظاهر التّوظيف السياسيّ للهجرة يمكن أن نذكر: الاستعمار الاستيطانيّ (فرنسا في الجزائر ـ اليهود في فلسطين..)، الحروب الأهليّة (سوريا ـ العراق ـ السّودان..)، التّطهير العرقيّ (البوسنة ـ كوسوفو ـ تركستان الشرقيّة ـ بورما..)، تغيير التركيبة العرقيّة والإثنيّة (شرق إفريقيا ـ مخطّط الهلال الشّيعي ـ شبه جزيرة القرم..) تفكيك العالم الإسلاميّ (تقسيم الهند ـ جنوب السّودان ـ تيمور الشرقيّة ـ كشمير..)، الضّغط والابتزاز (الأجص): فالتحكّم في حنفيّة اللاّجئين الأفارقة أضحى هذه الأيّام من أخطر الأسلحة التي تشهرها القوى العظمى فيما بينها للصّراع على المصالح: على غرار ضغط بريطانيا على إسبانيا بواسطة المغرب، هزّ استقرار تونس من طرف أمريكا لإيجاد موطئ قدم فيها، ضغط أمريكا على أوروبا بواسطة تونس وليبيا.. (يتبع)

بيان صحفي

حرق المصحف الشريف وردود الفعل السياسية المنافقة

(مترجم)

إن أحداث حرق المصحف الشريف الأخيرة في الدنمارك والسويد، وردود الفعل اللاحقة في الداخل والخارج، تستدعي إدراك بعض النقاط الأساسية:

- حرية الكلام أداة للسلطة السياسية وغطاء ضعيف لغياب القيم الحقيقية.

- إن السياسة المستمرة في معاداة الإسلام من الحكومات المتعاقبة هي التي غذت كراهية الإسلام في شرائح المجتمع وخلقت التوتر والاستقطاب بين المجموعات السكانية.

- منذ الرسوم البغيضة ذات الدوافع السياسية في عام 2005، حرضت الدنمارك وسهلت أبشع أعمال الكراهية الموجهة ضد المسلمين، على الرغم من الآثار الضارة الواضحة على المجتمع.

- محاولة الحكومة اليائسة لغسل يديها من «إدانة» وزير الخارجية لارس لوك راسموسن، بعد احتجاجات عالمية كبرى، هي محاولة منافقة ويمكن تمييزها بسهولة.

- لا قيمة للإجراءات والتصريحات الفارغة من الأنظمة في البلدان الإسلامية. فهذه الأنظمة ترتكب الجرائم بحق القرآن الكريم ليل نهار.

- إن الإجراءات المناسبة: الدبلوماسية والاقتصادية، والعسكرية إذا لزم الأمر، لمواجهة هذه الانتهاكات المستمرة على مستوى الدولة، لا يمكن رؤيتها في أي مكان في ظل غياب قوة سياسية في البلاد الإسلامية تمثل إرادة المسلمين جميعاً في العالم.

إلياس لمرابط

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في الدنمارك

قرار مجلس الأمن الدولي حول العنف ضد المعتقدات الدينية خداع

رمضان أبو فرقان

الخبر:

اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع مشروع القرار الذي قدمه المغرب، والذي يقر بجميع أشكال العنف ضد الأشخاص بسبب معتقداتهم الدينية وكتبهم المقدسة وأماكنهم الدينية باعتبارها انتهاكاً للقانون الدولي.

في القرار وُصفت جميع أعمال العنف ضد الأفراد بسبب دينهم أو معتقدهم وكذلك أعمال العنف ضد الرموز الدينية والكتب المقدسة والمنازل وأماكن العمل والممتلكات والمدارس والمراكز الثقافية ودور العبادة للأفراد، بأنها انتهاكات للقانون الدولي وأدينت بشدة. (ntv.com.tr، 25/07/2023).

التعليق:

بادئ ذي بدء، يجب أن نعلم أن دول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، معروفة بعدائها للإسلام، وقد اعتادت تحقيق أهدافها ومصالحها على حساب الآخرين. إن مجلس الأمن له تاريخ مظلم، مثل تهجير أهل فلسطين، ومذبحة شعب البوسنة والهرسك، ولم يتحرك أثناء فصل تيمور الشرقية عن إندونيسيا وجنوب السودان عن السودان، وأعضاؤه بشكل عام شاركوا في احتلال أفغانستان زمن الاتحاد السوفيتي، والناتو، وفي عدم اتخاذ أي قرار ضد نظام بشار الوحشي.

والآن من الضروري أن نسأل كل مسلمي العالم:

- أليست أمريكا العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي تسببت في مقتل آلاف المسلمين على يد روسيا وإيران لقمع الثورة المباركة للشعب السوري المسلم، وتصف من يدافع عن الإسلام ومن يعمل من أجل تحكيمه بالإرهابيين؟ فهل يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا لحماية الإسلام والمسلمين؟!

- أليست روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي ارتكبت مجازر في سوريا وأجهزة أمنها تضايق المصلين مؤخراً من خلال دخولها المسجد بالأحذية؟ فهل يمكن لمجلس الأمن اتخاذ قرار بحماية القرآن الكريم؟!

- أليست الصين العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي تقتل مسلمي تركستان الشرقية، وتضع رجالاً في منازل عائلات مسلمة بطريقة مثيرة للاشمئزاز وتفصل أبناء المسلمين عن عائلاتهم تحت اسم الاندماج؟ فهل يمكن توقع أن يتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً لصالح الإسلام والمسلمين؟!

- أليست فرنسا العضو الدائم في مجلس الأمن هي التي تستغل ثروات وشعوب البلاد الإسلامية مثل الجزائر وموريتانيا والسنغال وبلادا إسلامية أخرى، وتسيء لرسول الله ﷺ في كل فرصة؟ فهل يمكن توقع أن يتخذ مجلس الأمن قراراً لصالح للأمة الإسلامية؟!

بالطبع لا يمكن توقع ذلك. إن ما دفع مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ مثل هذا القرار هو التخفيف على الحكام العملاء الذين هم في وضع صعب في مواجهة احتجاجات المسلمين الواسعة حول العالم وفي البلاد الإسلامية ضد حرق المصحف الشريف وخاصة في السويد، والتأكد من بقاء هؤلاء الحكام خدماً للكافرين.

لذلك أيها المسلمون: لا تنخدعوا بقرارات هذا المجلس الذي لا يخدم أي غرض سوى اتخاذ قرارات لمصلحة الكفر والكفار، فاخلعوا الحكام العملاء الذين يستعينون بمؤسسات الكفر من دون الله ورسوله ويتخذون الكفار أولياء من دون المؤمنين، وأقيموا دولة الخلافة التي سترد فوراً على اعتداءات الكفار ومؤسساتهم ضد الإسلام والمسلمين، كما فعل الخلفاء في الماضي حتى لا تفكر هذه المؤسسات المعادية مرة أخرى بخداع المسلمين.

يقول الله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

حذار من المصابيح الكاذبة التي يُرآد بها حجب ضوء النهار

أنس العسكري

ها هي وسائل الإعلام تنقل لنا أحداثا تدمي القلوب، ووقائع تبكي العيون والمشهد يتكرر كل يوم: قتل وغرق وتهديم للبيوت، صور لقتلى أطفال وشيوخ وشباب، نساء ترملت وأطفال تيتمت، أصوات مدافع وطائرات وصواريخ، ودموع وآهات ومواجع، كل هذا يحدث في بلاد المسلمين، ففي سوريا ظلم للعباد والبلاد، وليبيا ضاعت في زوبعة الصحراء، وسلة المسلمين الغذائية السودان اختطفت، والعراق يئن تحت كابوس السراق والفاسدين، فقر وعوز هنا وهناك، وأما فلسطين فعار في جبين التاريخ، وضاع اليمن السعيد، والقائمة تطول...

كل ذلك ضاع بضياع الراعي الحامي عن بيضة المسلمين، ضاع يوم ضاعت دولة الإسلام، لذلك نعيش اليوم عصرا من عصور الجاهلية ولكن بثوب آخر، وربما يكون أشد جاهلية من عصر الجاهلية الأولى، أصبحنا نصنع أصناما ربما لم تكن مثل أصنام ذي قبل، لكنها أصنام، يعبدها الذين استمرؤوا أن يكونوا ذيولاً للغرب الكافر المستعمر وأتباعا لعملائه الذين نصبهم حكاما علينا.

ألم يئن الأوان أن نخلع ثوب العبودية، لنعيد ترتيب أوراقنا كي ندرك ما فاتنا؟! حذار حذار من المصابيح الكاذبة التي يراد بها حجب ضوء النهار بأسماء براقة، فتارة باسم الديمقراطية وأخرى باسم الشعوب تصنع المستقبل، وكلها أحاديث معسولة لحجب ضوء الشمس أن يسطع على هذه الحياة التي عفنتها الأنظمة الوضعية، للحيلولة دون عودة الإسلام إلى واقع الحياة.

إن هذه الأنظمة إلى زوال بإذن الله، ولا شك أن الذي يحدث اليوم وتمر به بلادنا هو نتيجة حتمية لابتعادنا عن المنهج الحقيقي، وهي الرسالة التي هي وحي من الله، وإن الأمة التي تريد أن تدرك ما فاتها عليها أن تحول هذه الرسالة إلى سلوك يمشي على الأرض، وقرآن يتحرك، ليملأ جنبات الأرض عدلا ونورا، ليصنع حياة حرة كريمة تصلح لجميع البشر، فالأمة التي تريد أن تنهض عليها أن تنقل التوجيه الرباني من ميدان النظر إلى واقع التطبيق، فتنقل مبادئ الشريعة السماوية، لتصبح واقعا حيا يشمل جميع مناهج الحياة، بنظمها وقوانينها، كذلك لا تكتفي أن تكون رسالتها عظيمة إلا بحملها إلى العالم كما أراد الله سبحانه لها، وكما حملها أسلافنا العظام من قبل.

ولكن هذه الرسالة تريد نماذج صالحة تحملها لتسير بها بين الناس، والعجب كل العجب كيف يكون كتاب الله يهدي للتي هي أقوم وهو بين أيدينا ويتلى في مساجدنا وفي بيوتنا ونحن أمة الهرج والمرج، كيف يستقيم هذا الأمر؟! نعم السبب واضح: إننا نعيش بلا هدف ولا غاية، حتى أصبحت عباداتنا عادة لا روح فيها، وحتى صرنا عبئا ثقيلا على الإسلام، أو بالأحرى رقما يذكر، وهذا ما كان ليحصل لو أننا أدركنا الغاية التي خلقنا الله من أجلها.

ولكن يبقى الأمل المنشود والوعد المصدوق بأن الإسلام بإذن الله ستشرق شمسه عاجلا أو آجلا، كذلك علمنا الإيمان أن نكون مطمئنين في حياتنا رغم الظروف الحرجة، لاعتقادنا الجازم بأن الله معنا، وأن الإيمان لا يصادق عليه سوى العارفين بقدرة الله، الواعين لما يجري من حولهم والعاملين من أجل إعادة واستئناف الحياة الإسلامية بإذن الله، الذين يدركون طبيعة الأساس المتين الذي يبنون عليه ثقتهم بالله، وهؤلاء هم الذين يستحقون قيادة المجتمع، نسأله تعالى أن يكون هؤلاء هم الرائد الذي لا يكذب أهله، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾.

ملف التحرير الشهري:

الأمن الغذائي:
فلاحتنـــــا، الســـــلاح المثلـــوم

ما الذي أدي بالإنسان في تونس أن يشقى للحصول على خبز يومه، وقد لا يحصل على مراده؟ ما الذي أحوج التونسي إلى جملة من مستلزمات الحياة اليومية، كالسميد والزيت والحليب... وغيرها؟ لماذا تظل السفن المحملة بالحبوب، والزيوت، المستجلبة للبلاد أياما وشهورا تنتظر إفراغ حمولتها، ولا تقدر السلطة على الإيفاء بثمنها حاضرا، ولا تقبل الأطراف المقابلة الثمن نسيئة؟ وما الذي جعل السلطة القائمة في البلاد تبرر فقر تونس الغذائي بالحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، والحصار التجاري الذي تفرضه الأطراف المتحاربة على صادرات حبوب المنطقة؟ هل عقمت أرض تونس، أم لم تعد تفي بحاجة أهلها، فألجئ القائمون على أمرها إلى الاستيراد من الخارج، والحال أن البلاد كانت تسمى "مطمورة روما"، فكانت المصدر الغذائي الرئيسي لإمبراطورية كاملة؟ وما سبب شقاء أهلها الذين لا يكاد يتجاوز عديدهم الإثني عشر مليونا، على مساحة 163 ألف كم مربع، بينما يعيش 125 مليون ياباني على حوالي ضعف مساحة البلاد التونسية؟ للإجابة على هذه الأسئلة يتناول ملف التحرير الشهري لجريدة التحرير موضوع الفلاحة في تونس، ويعالج فيه أحكام الأراضي وسنن الإنتاج التي أودعها الخالق سبحانه وتعالى فيها، ثم يتناول مختلف فروع الإنتاج الفلاحي من حيث الطاقة المتوفرة والعوائق التي يسببها النظام الرأسمالي، والحلول المتوفرة لتحقيق الأمن الغذائي وإخراج البلاد من التبعية للأعداء في قطاع الفلاحة.

معضلة فلاحتنا في حيازة الأرض وكيفية العمل فيها

إذا كان من نافلة القول أن الزراعة هي أحد الأركان الأساسية لاقتصاد أي بلد، مع الصناعة، والتجارة، وجهد الإنسان، فإن أساس الزراعة هي الأرض. وإن كان لجهد الإنسان، وخبرته، والآلات المستعملة، أثر في أنواع الإنتاج الزراعي وزيادته، فتظل دائما الأرض هي أساس الزراعة. والذي يعين وجه الإنتاج فيها هو كيفية حيازة الأرض، وكيفية العمل فيها، من أجل الإنتاج الزراعي، واستمرار هذا الإنتاج، والزيادة فيه. فالأرض وهي القابلة للإنتاج بذاتها حتى وإن كان علفا للحيوانات وحطبا للوقود، حتى وإن لم يباشر الإنتاج فيها أحد، فإن معالجة موضوع الأرض محصور بإنتاجها، واستمرار هذا الإنتاج، وزيادته، فصارت ملكيتها تعني الإنتاج قطعا، إذ هو جزء من ملكيتها، فتتحقق الملكية بوجود الإنتاج. وعلى ذلك، وجب أن تزول الملكية إذا لم يتحقق الإنتاج، بغض النظر عن سعة المساحات المملوكة أو قلتها، وبغض النظر عن مساواة الناس في ملكيتها وعدم مساواتهم.

وارتباط ملكية الأرض الزراعية بالإنتاج، ينفي صلة ملكيتها بالمساحة المملوكة وضرورة الحد منها، ما دام مالكها قادرا على الإنتاج، حتى لا تعطل الأرض، ولا تحرم البلاد من نشاط ذوي النشاط الزراعي. على أنه على مالك الأرض أن يباشر عملية الإنتاج بنفسه، لارتباط الإنتاج بملكية الأرض، فلا يستغل جهود المنتجين الفعليين، حين يُفصل الإنتاج عن الملكية، بوجود ملكية للأرض لا تتولى الإنتاج، فيمنع بذلك تأجير الأرض للزراعة مطلقا، فيجبر مالك الأرض على أن يتولى هو إنتاجها بنشاطه الزراعي، وإلا أخذت منه الأرض دون مقابل.

اعتمادا على مُسلّمة أن الذي يعيّن وجه الإنتاج هو كيفية الحيازة للأرض وكيفية العمل فيها، أصبح السؤال الواجب طرحه للإجابة عليه هو: ما الذي حدا بتونس التي تبلغ مساحتها القابلة للزراعة ما مقداره 5 مليون هكتار، في حين لا تتجاوز المساحة المستغلة فعليا، من تلك الأراضي، إلا 24 بالمائة؟ ثم ما مبرر استيراد تونس لما بين 54 و60 بالمائة من حاجياتها من القمح، أي أنها تستورد ما بين 30 و32 مليون قنطار سنويا، في حين لا يتجاوز إنتاجها المحلي العشرة ملايين قنطار؟ فكان لا بد من كشف العلاقة بين حقيقة ملكية الأراضي في تونس بهذا الاستغلال المتدني لجملة المساحة القابلة للزراعة، وما علاقة نوع هذه الملكيات بنسب الإنتاجية الضعيفة..

إذا خصمنا مساحة الأراضي الدولية الفلاحية (ملكية الدولة) والمقدرة بقرابة 500 ألف هك والمتأتية أساسا من تصفية الأحباس والأراضي المسترجعة من المستعمرين، ومساحة الأراضي الاشتراكية والمقدرة بحوالي 03 مليون هكتار، بما مجموعه ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف هكتار، من جملة الأراضي الزراعية في البلاد التونسية، يكون مجموع الملكيات الخاصة من أراضينا الفلاحية، هو مليون وخمسمائة ألف هكتار فقط. وعلى هذا تحددت أغلب الملكيات للأراضي الفلاحية إلى الدولة وإلى ملكيات مشاعة مملوكة للجماعات تسمى بالأراضي الاشتراكية، وهي عبارة عن عقار مملوك لجماعات (قبلية مثلا)، تُمثّل كل مجموعة بمجلس تصرف متكون من أعضاء منتخبين من المجموعة وأعضاء معينين من الوالي، تحت إشراف ووصاية الدولة. وبما أنّ الذي يعيّن وجه الإنتاج في الأرض هو كيفية حيازتها، وكيفية العمل فيها، فإن خمسمائة ألف هكتار من أراضينا الزراعية قد تعين وجه الإنتاج فيها بملكية "الدولة الوطنية" لها، والثلاث ملايين هكتار الأخرى، قد حدد وجه الإنتاج فيها تملك الجماعات لها، باسم الإشتراكية. فهذا ما حدد طبيعة الإنتاج فيها، فلا الدولة تقوم مقام الفلاح، فهي ليست بتاجر فتمتهن التجارة، ولا هي مقاول تقوم مقام المقاولين، ولا هي بفلاح تباشر مهامّ الفلاحين، وإنما عملها رعاية الشؤون، وفتح الآفاق للطاقات حتى يبدع كل في مجاله. وكذلك الملكيات الجماعية، دلت التجارب الحسية، والوقائع الثابتة على إخفاق المزارع الجماعية في كل من روسيا الشيوعية والصين، رغم الكبت والضغط بكل وسائل الإكراه.

قانون التسجيل العقاري التونسي الذي صدر بتاريخ 01 جويليه 1885، وهو القانون الذي أضفى على استيلاء المستعمرين على كثير من أراضي الأحباس، وبعض الأراضي المتروكة، وغير المستغلة من أملاك الدولة... حيث أفقد هذا القانون الاستعماري وثائق التملك، الأصلية، قوتها الثبوتية ونزع عن الحوز الفعلي للأرض أثره القانوني. إلا أنه كان من الممكن لقانون الجلاء الزراعي الصادر سنة 1964 أن يكون مدخلا لتصحيح مظلمة حرمان أهل الأرض من أرضهم، التي سلبها منهم المستعمر

يكون مجموع الملكيات الخاصة من أراضينا الفلاحية، هو مليون وخمسمائة ألف هكتار فقط.

إلا أنه ومع كون ملكية الدولة الوطنية لهذه المساحات الهامة من الأراضي الفلاحية من أهم أسباب انخرام وجه الإنتاج، وكيفية العمل فيها، فإن الخطر الأعظم متأت من أصل ملكيتها لهذه الأراضي، بعدما خلفت الدولة التونسية المستعمر، على أساس القانون الذي سنه ذاك المستعمر للسطو به على ملكيات الناس، وذلك أن خير الدين باشا "الوزير المصلح" باع سنة 1880 هنشير النفيضة، الذي كان أقطعه إياه حاكم البلاد سنة 1850، "احمد باي" عقابا لمالكيه الأصليين، "أولاد سعيد" عقابل لهم على مناوءتهم لسلطته، لـ"شركة مرسيليا للقرض" الذراع الاقتصادية للقوة الاستعمارية الفرنسية.. ولما واجهت "شركة مرسيليا للقرض" سيلاً من النزاعات والدعاوى أمام المحاكم الشرعية التونسية رفعها المالكون الشرعيون لهنشير النفيضة بما كانوا يمسكون من وثائق تثبت ملكيتهم، فإن دوائر القرار للسلطات الفرنسية التي احتلت البلاد بعد هذا الحدث بسنة، استشعرت الحاجة لتغيير قواعد إثبات الملكية العقارية في تونس، فاعتمدت تصورا قانونيا خاصا بالمستعمرة التونسية هو: قانون التسجيل العقاري التونسي الذي صدر بتاريخ 01 جويليه 1885، وهو القانون الذي أضفى على استيلاء المستعمرين على كثير من أراضي الأحباس، وبعض الأراضي المتروكة، وغير المستغلة من أملاك الدولة... حيث أفقد هذا القانون الاستعماري وثائق التملك، الأصلية، قوتها الثبوتية ونزع عن الحوز الفعلي للأرض أثره القانوني. إلا أنه كان من الممكن لقانون الجلاء الزراعي الصادر سنة 1964 أن يكون مدخلا لتصحيح مظلمة حرمان أهل الأرض من أرضهم، التي سلبها منهم المستعمر، إلا أن استيلاء "دولة الاستقلال" على تلك الأراضي وتملكها، بحكم نفس قانون التسجيل العقاري أدى مرة أخرى الى تغييب

نفس قانون التسجيل العقاري أدى مرة أخرى الى تغييب الحقوق التاريخية لأصحاب الأرض الحقيقيين، بعدما جعل الدولة التونسية خلفا "بحكم القانون" للمستعمر".

واضح وجلي أن انعدام الأمن الغذائي للبلاد التونسية، وحاجتها لاستيراد قوتها من خارج أرضها، يعود في معظمه إلى مسألة حيازة الأرض، وذلك أن "الدولة الوطنية" تتحوز على ما يقارب الثلاثة ملايين ونصف المليون من الهكتارات، من جملة خمسة ملايين هكتار، سواء تحت مسمى الأراضي الدولية، أو الأراضي الاشتراكية التي تتدخل في إدارتها تحت عنوان ضمان حق الجميع، فصار هذا التدخل أهم عائق يحول دون إنتاج تلك الأرض على الوجه الكامل، وذلك لمحدوديّة فعاليّة إجراءات إسناد التصرّف في هذه الأراضي واستغلالها إذ تقلّ مردوديّة 40 ٪ منها عن معدّل مردوديّة ضيعات الخواص المجاورة بالرغم من تواجدها بأخصب الأراضي الفلاحية بالبلاد.

إلا أن استيلاء «دولة الاستقلال» على تلك الأراضي وتملكها، بحكم نفس قانون التسجيل العقاري أدى مرة أخرى الى تغييب الحقوق التاريخية لأصحاب الأرض الحقيقيين، بعدما جعل الدولة التونسية خلفا "بحكم القانون" للمستعمر».

ولمعالجة مسألة جعل الأرض تنتج على أرفع مستوى، كان لابد من معالجة مسألة تملك الأرض أولا، دون إهمال النواحي الفنية والعلمية في أساليب وآلات الإنتاج، ومسألة التمويل. فالإسلام جعل الأرض تملك ابتداء بالشراء، وتملك بالإرث، وتملك بالهبة، وتملك بالإحياء، وتملك بالإقطاع. وأما الملك بالإحياء، فإن كل أرض ميتة، وهي الأرض التي لم يظهر عليها أنه جرى عليها ملك أحد، إذا أحياها أحد فهي ملك له، لقوله صلى الله عليه وسلم: "مَن أحيا أرضًا ميتة، فهي له". وأما الإقطاع فهي الأرض التي تعطيها الدولة للأفراد مجانا دون مقابل، وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر أرضا. والأرض حي تملك بأحد هذه الأشياء، يجبر مالكها على استغلالها، ولا يسمح له بتعطيلها، وعدم استغلالها لثلاث سنوات يبطل ملكيته لها، لقوله صلى الله عليه وسلم: "عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد، فمن أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين".

والحاصل أن ملكية الأرض تعني استغلالها جبرا بوصف هذا الاستغلال جزءا لا يتجزأ من الملكية. فإذا لم يحصل الاستغلال مدة ثلاث سنين سقطت الملكية حتما وتؤخذ الأرض جبرا من مالكها، عملا بإجماع الصحابة لقول عمر رضي الله عنه: "من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له".

هذا من ناحية الملكية، وأما من ناحية كيفية العمل في الأرض، فقد أجبر الشخص أن يتولى هو استغلالها، فجعل لمالك الأرض أن يزرع أرضه بآلته وبذره وحيوانه وعماله مقابل أجر لهم هم، ولكنه منع إجارة الأرض للزراعة منعا مطلقا، سواء أكان الأجر نقودا أو غيرها.

هذه إشارات لبعض أحكام الإسلام، في معالجة بعض حاجات الإنسان الفلاحية، وذلك مما يضمن كرامته بتوفير غذائه، فلا يشقى، ولا يظل عرضة للمساومة على حياته. ذلك والحق تبارك وتعالى قد أعذر كل ذي عقل حين قال: "وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (124)" ـ طه ـ

غياب التخطيط الاستراتيجي لا ينهض بفلاحة، ولا يعيل شعبا

لا يمكن للمتابع للشأن الفلاحي في تونس أن يتبين معالم لسياسة زراعية قد تكون طريقا نحو تحقيق اكتفاء ذاتي في أهم مقومات عيش الإنسان، أو نهضة زراعية يمكن أن يُدفع بها غائلة الحاجة إلى الأطراف المتربصة بمن أضاع بوصلة الحياة، فاضطر أن يبحث عن الفتات على موائد اللئام، مقابل ماء الوجه. ولا يكون هذا المتابع قد جانب الصواب لو جزم أن هذه السياسة الفلاحية المتبعة في بلادنا، قد سُطرت عمدا، لتجويع وتركيع شعب، ومعاقبته لا لذنب اقترفه، إلا أنه يتفلّت من عقال الهزيمة، ويسعى لتحرير إرادته، بعد أن ابتلي بحكام هم طليعة الماكرين به والقاعدين به على درب الهوان. وإلا كيف يمكن تبرير هذه الطوابير من الناس التي لا كاد تغيب عن العين للحصول على رغيف خبز، أو أي حاجة أساسية من حاجات الناس العادية...

فهل يمكن لعاقل أن يبرر إشراف شعب لا يتجاوز تعداده بضع وعشرة ملايين ساكن على حاجز الفقر، في بلاد مساحة أراضيها الفلاحية تعد 10 مليون هكتار، منها 5 مليون هكتار غابات ومراعي، و5 مليون هكتار أراضي صالحة للزراعة. وحاجياتنا من الحبوب لا تتجاوز 30 مليون قنطار حتى يتحقق توفير الغذاء لكل الناس، مع خلل هيكلي بارز، وهو أن طاقة خزن البلاد للحبوب لا تتجاوز 12 مليون قنطار

وقد يقضي المرء ساعات ولا يحصل إثرها على نصيبه منها، وقد يمر على رفوف المحالّ التجارية ولا يقتني منها شيئا لقلّة حيلته وذ'لو' جيبه. لا يمكن عزوُ هذا النقص الحاد في المواد الأساسية، في بلد مثل تونس، وهي التي تنعم بأرض كريمة ومناخ متوسطي بما يحمله من مزايا، إلى العوامل الطبيعية أو ما يسمى بالاحتباس الحراري، أو إلى تقصير الفلاحين، وهم من هم في العراقة، والدراية بكل شأن الفلاحة والإنتاج الفلاحي. إلا أن صمت السلطة العامة المريب حول هذه المعضلة، وعدم الجدية في الكشف عن أسبابها الموضوعية، رغم المحاولات اليائسة لكثير من المخلصين الذين تؤذيهم حال بلدهم البائس وهم يرون الحلول الممكنة للخروج من هذه الوهدة، رغم كل العقبات التي توضع أمامهم، والتي تصل إلى حدّ التهديدات المباشرة والمبطنة، مما حدا بالكثيرين منهم إلى اليأس وكبت طموحاتهم، يطرح ألف سؤال. فهل يمكن لعاقل أن يبرر إشراف شعب لا يتجاوز تعداده بضع وعشرة ملايين ساكن على حاجز الفقر، في بلاد مساحة أراضيها الفلاحية تعد 10 مليون هكتار، منها 5 مليون هكتار غابات ومراعي، و5 مليون هكتار أراضي صالحة للزراعة. وحاجياتنا من الحبوب لا تتجاوز 30 مليون قنطار حتى يتحقق توفير الغذاء لكل الناس، مع خلل هيكلي بارز، وهو أن طاقة خزن البلاد للحبوب لا تتجاوز 12 مليون قنطار. هذه بعض الأرقام المقتضبة، ومن خلال دراسات أُجريت لعدة سنوات، لتحديد مواطن التقصير أو الخلل في عدم توفر الغذاء. وعلى هذا يتبين أن السياسة الزراعية المتّبعة في بلادنا خلال عقود تعتمد أساسا على إهمال مريب للأراضي الزراعية، وفشل سياسة فلاحية صارخ، حتى جاز القول بأن هناك رغبة في عدم تحقيق الكفاية الذاتية من إنتاج الحبوب، بل لعلّ الأخطر من كلّ ذلك، هو انتهاج سياسة الاعتماد على المستعمر على مستوى التفكير والتخطيط، حين فسح "لخبرائه" المجال للاطلاع على كل الملفات، والتأثير في كل القرارات المتخذة في ما اعتبر بحثا عن حلول لهذه المعضلات، فزادها هذا التدخل الخارجي ضغثا على إبّالة، حيث باتت مساحات الأراضي الزراعية المهملة تتزايد سنة بعد سنة، مما عمّق فقر البلاد على المستوى الفلاحي. فبعدما كانت مساحة الأرض المهملة تقدر بمليون هكتار خلال العقود الماضية بلغت في هذا العقد أكثر من مليون و سبعمائة ألف هكتار، خاصة بعد مصادرة أكثر من 440 ألف هكتار بعد الثورة. ومع ذلك لا يمكن إغفال عامل ارتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية، من بذور، وأسمدة، وأدوية، مما تسبب في ارتفاع مشط بل مبالغ فيه نتيجة لعمليات الاحتكار والمضاربة التي يتولاها السماسرة ووكلاء الشركات العالمية، وخاصة تدني القوة الميكانيكية، مما ضاعف كلفة الإنتاج أضعافا كثيرة، حيث أثرت على قدرة الفلاحين على مواصلة الإنتاج بنفس الأريحية المعهودة عنهم. ومن ثم ساهمت هذه الأوضاع في عزوف كثير من الفلاحين عن استغلال أراضيهم، وترك المجال الفلاحي بالكلية مما أفقد هذا القطاع مهارات وكفاءات، هو أحوج ما يكون إليها.

فبعدما كانت مساحة الأرض المهملة تقدر بمليون هكتار خلال العقود الماضية بلغت في هذا العقد أكثر من مليون و سبعمائة ألف هكتار، خاصة بعد مصادرة أكثر من 440 ألف هكتار بعد الثورة. ومع ذلك لا يمكن إغفال عامل ارتفاع أسعار المستلزمات الفلاحية، من بذور، وأسمدة، وأدوية، مما تسبب في ارتفاع مشط بل مبالغ فيه نتيجة لعمليات الاحتكار والمضاربة التي يتولاها السماسرة ووكلاء الشركات العالمية،

وبالرجوع إلى معدلات الإنتاج من الحبوب خلال السنوات الماضية التي بقيت جامدة، ولم تتجاوز 12 قنطار في الهكتار، وهي إنتاجية متدنية، لا تتناسب مع التطورات العلمية التي شهدها العالم سواء على مناهج الإنتاج، أو الطفرة النوعية للآلات الفلاحية، التي كان يمكن أن تسهم في رفع إنتاجية فلاحتنا إلى مستويات عالية خاصة، وأن بلادنا تتمتع أراضيها بخصوبة جيدة، قابلة لإنتاج من 4 إلى 5 أضعاف ما تنتجه اليوم إذا توفرت الإرادة

الأمن الغذائي: الأعلاف واللّحوم والألبان

ليس حصرا على هذه المواد فقط، حين الحديث عن الأزمات التي تمرّ بها تونس ولكن من باب تسليط الضوء على كل جزء من الأجزاء وبيان حجم الخور والفساد الذي يلفه، لتتضح الرؤية عن عظم الفساد الذي تشهده البلاد، وحجم الممارسات الخاطئة التي يمارسها السياسيون في الحكم والسياسة والرعاية، وكمّ إجرامهم في حق شعوبهم. وذلك عوض انتهاج أقوم السبل وأرقاها وأنجعها للبلوغ بالبلد وأهله أعلى درجات رقي العيش وهناءته، نراهم يسلُكون كل سبيل عرجاء وطريق عوجاء، تصل في نتائجها إلى درجة التنكيل بالناس، سيرا في ركاب الأسياد.

وملفنا هذا نتاج علقم لتلك التبعية المدمّرة المشؤومة إذ أدّت بتونس التي تبلغ حاجاتها الغذائية من الحبوب 3.4 مليون طن، تنقسم إلى 1.2 مليون طن من القمح الصلب و1.2 مليون طن من القمح اللين و1 مليون طن من الشعير، أن لا تنتج منها إلّا 1.6 مليون طن سنة 2021 ،ويتم استيراد الباقي من السوق العالمية، حيث يبلغ معدّل واردات البلاد من الحبوب ضعف الإنتاج المحلي، خاصة بعد أن تدنّت نسب المساحات المبذورة حبوبا بين سنتي 2012 و2020 من 663 ألف هكتار من القمح الصلب إلى 543 ألف هكتار، ومن 126ألف هكتار قمح لين إلى 63 ألف هكتار، ومن 625 ألف هكتار شعير إلى 542 ألف هكتار، لندرك حجم التردي الذي بلغه إنتاج الحبوب في بلدنا في ثماني سنوات فقط، الأمر الذي يُنذر بكارثة غذائية على الأبواب إن لم يقع تدارك ذلك قبل فوات الأوان، أمام الارتفاع المطرد لأسعار الحبوب على المستوى العالمي. فقد تمّ في مارس 2022 توريد بما قيمته 332 مليون دينار (110.6 مليون دولار) من القمح الصلب في ظل ارتفاع الأسعار عالميا بنسبة 93.9 ٪، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2021. وورّدت تونس من القمح اللين ما قيمته 343.7 مليون دينار (114.56 مليون دولار)، مع زيادة مسجلة في الأسعار بنسبة ٪41.6.. كما استوردت في نفس المدّة الزمنية بما مبلغه 162 مليون دينار (54 مليون دولار)، من مادّة الشعير الذي سجل ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 50.2 ٪.

ومما عمق أزمة الحبوب، وشدة الحاجة إليها، وتعسر الوصول إلى الحلول الناجعة، احتكار السلطة ممثلة في ديوان الحبوب الصلاحية في الاتّجار بالحبوب محليا، والتوريد وتحديد السعر، وفق القانون الموروث عن الحقبة الاستعمارية التي كانت تمنع التجارة الداخلية في قطاع الحبوب، للتحكم في هذه المادة الحيوية خدمة لمجهودها الحربي، واحتكارا لمواد الحبوب حتى توفر لشعبها حاجته منها.

وازدادت الأزمة اشتدادا مع تنامي الحاجة إلى استيراد كل أنواع الأعلاف، التي تكاد تنعدم مادتها الأولية من السوق الداخلي، وارتفاع أسعارها على المستوى العالمي بشكل صارت تشكل عبئا على منتجي اللحوم والألبان، مما أدى إلى تناقص قطيع الماشية، ومن ثم تناقص مخزون الحليب والكميات المنتجة منه، وارتفاع سعر اللحوم بوتيرة لا يتحملها معظم الأهالي، وذلك دليل على عمقها وتشعبها... مما أثر تأثيرا جليا على كل المتصلين بهذا القطاع: الفلاح الذي يزرع الحبوب، مربي الماشية الذين ينتجون اللحوم، مربي الأبقار والحليب، ومراكز تجميع الحليب، وأصحاب وسائل النقل، وشركات تجميع وتخزين الحبوب والمطاحن...علاوة على تحديد أسعار الحبوب التي يقتنيها ديوان الحبوب والمجمعات الخاصة التي أعطيت صلاحية تجميع والتجارة في مادة الحبوب بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها العالمية مما أجحف بحق الفلاحين والمنتجين الذين تُفرض عليهم البذور المهجنة بأسعار مشطة.

فديوان الحبوب والدوائر المرتبطة به، ومصنعي الأعلاف تربطهم شبكة معقدة ،جلّ تفاصيلها مخفية، تجعل المنافع تدور حصرا بينهم ويظهر جليا حجم الاحتكار وسوء التدبير، بحيث يتفرّد ديوان الحبوب وحده بالاستيراد ويتفرّد وحده كذلك بتوزيع الأعلاف وبيعها لشركات الإنتاج التي بدورها تتفرّد بالاحتكار وبيع الأعلاف. تهيمن شركات إنتاج الأعلاف الخاصة على مختلف مسالك استيراد وإنتاج وبيع الأعلاف منذ دخولها لتونس في حالتها الأوّلية حتى رحيها وخلطها ووضعها في الأكياس تحت نظر ديوان الحبوب طبعا، الشريك الخفي، وما يتصل ردورة التوزيع من احتكار وتلاعب بالأسعار ونوعية الإنتاج وتركيبة الأعلاف...

أما الخاسر المتضرر فهو الفلاح صاحب الأرض وصاحب الماشية، فعرضه لمنتوجه للبيع لا يلقى القبول بحكم أن الديوان قد ضرب السعر وجعل منتوج الفلاح غير قادر على منافسة الأرخص فيلجأ الناس إلى اقتناء مستحقاتهم من الأعلاف من الديوان ومن مصنعي الأعلاف بسعر أقل من سعر الفلاح المنتج(70 – 80 د) مما يؤدي إلى تضاعف خسارة الفلاح ويضطره إلى ترك مجال الفلاحة لعدم قدرته على المنافسة أولا وعلى عدم وجود نظام يحميه ويدعمه حين الخسارة المتحققة ثانيا... وكل هذا نتاج بلاء اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الإتحاد الأوروبي (الأليكا) التي حرص السياسيون على إمضائها مع الغرب منذ المقبور بن علي والمضي قدما فيها مع الحكومات المتعاقبة لضمان أمن الغرب الغذائي على حساب أمننا الغذائي والذي من أسسه ضرب مقومات الفلاحة المحلية والإعتماد الكلي على الإستيراد. وكان لذلك الأثر السلبي على استهلاك التونسي للحوم الحمراء إذ لا يتجاوز معدل استهلاك التونسي منها ال 8.3 كغ/سنويًا علمًا وأن معدل الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 243 كغ/سنويًا للمواطن الواحد، و100 كغ في اللوكسمبورغ، ويعادل استهلاك التونسي من تلك اللحوم ما يستهلكه الفرد في رواندا وأثيوبيا. ولعل أهم ما أصيب به قطاع اللحوم محاولة القضاء على القطيع الأصيل واستبداله بسلالات مستوردة، حيث أدت هذه الوضعيات إلى تراجع رهيب في إنتاج مادة الحليب ومشتقاته، لا يفسره إلا النقص الفادح في عدد القطيع بعد بيعه في الأسواق المحلية والمجاورة بسبب ارتفاع كلفة تربيته وعدم قدرة الفلاح على مجابهة هذه التكاليف الباهضة... كما يتراوح الإستهلاك اليومي من الحليب ما بين 1.8 و2 مليون لتر وفق إحصائيات الإدارة المركزية لتصنيع الحليب في تونس،وسط نقص يومي في الإمدادات يتراوح بين 400 و500 ألف لتر.

مفهوم الأمن الغذائي:

ليس أفضل من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى، لتحديد ماهية ومفهوم الأمن الغذائي، فعن سَلَمَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِحْصَنٍ الخَطْمِيّ، عَنْ أَبِيهِ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا)، فتمكين الفرد من الأمن والصحة والغذاء- ضرورات الحياة - هو تحقيق لأمنه ومنها أمنه الغذائي وهذه الضرورات الحياتية متعلقة برأس الحاكم أي الدولة، المطالبة شرعا بتوفيرها للجميع أفرادا وجماعات حين عجزهم عن تحقيقها. وإذا قصّر الحاكم فيها وفي تحقيقها للرعية فحديث أبا يعلى معقل بن يسار،رضي الله عنه،عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه: «مَا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللهُ رَعِيَّةً فَلَمْ يَحُطْهَا بِنَصِيحَةٍ إِلا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ» يكشف الجرم والمآل الذي يطال هؤلاء الحكام، حكام العهد الجبري.

لذلك. فحكمة آبائنا وأجدادنا السارية، من تجاربهم، "الصّابة سنين والحرث دوام"، وأحفاد ألائك الآباء والأجداد سريعو التكيُّف مع التطورات العلمية، والقدرة على استثمار منافعها، حيث كانت تونس، على مرّ العصور، سلّة غذاء لكثير من الشعوب حولها. تُصدّر إليها خيرات بلادنا من مختلف الطرقات التجارية، جنوبا وشمالا، في حين أصبحنا **اليوم، نستورد أكثر من 90٪ من بذور الخضراوات والغلال، وقد نضطر هذا العام إلى استيراد أكثر من 70٪ من حاجتنا إلى الحبوب، بل ومن البذور أيضا** بل ومن البذور أيضا. فندرة المياه وقلة الأمطار الموسمية خلال هذه السنة لا يمكن اعتمادها كمقياس لتردي إنتاج القمح الصلب، وسائر أنواع الحبوب والأعلاف، والذي لم يبلغ أكثر من 2 مليون قنطار ولا يمكن اعتمادها كمرجع لمعدلات الإنتاج. بل الأمر لا يخفى عن المتابع المنصف، حيث يستطيع أن يدرك بسهولة، أن السياسة الزراعية المتّبعة في بلادنا خلال عقود، هي سياسة فاشلة، لم تتخذ من مسألة تحقيق الأمن الغذائي غاية إستراتيجية تعمل لتحقيقها، فتُوفر لها الظروف الموضوعية. بل نخشى أن نجزم بأن هناك تواطأ مريبا بدأ يتبدّى في الأفق من وراء تلك الاتفاقيات المشبوهة والتي تمضى مع الدوائر الاستعمارية، والتي لا نعلم عنها كثيرا ولا قليلا، تحت عنوان التعاون المشترك والاستثمار، وتحرير المبادرة، بل صرنا نخشى أن أرضنا الكريمة باتت في سوق المساومة، وتهيئة الظروف القاهرة لتمكين "المستثمر" الاستعماري منها باسم الشراكة والاستثمار، وتوفير سوق الشغل لطوابير العاطلين الذين دمّرهم هذا النظام الرأسمالي الليبرالي الذي نكتوي بناره منذ أكثر من قرن ونصف.

محمد زروق

قيس سعيد يرفع شعار "الخبز خطّ أحمر"
أعيدوا للناس حقوقهم واحتفظوا بخطوطكم الحمراء

الخبر: قيس سعيّد: الخبز خطّ أحمر بالنسبة للتونسيين.. ولا بدّ من إجراءات عاجلة.

أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيّد، مساء يوم الخميس 27 جويلية 2023 بقصر الحكومة بالقصبة، على جلسة عمل مع كلّ من رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان، ووزيرة المالية سهام البوغديري نمصية.

وأفادت رئاسة الجمهورية في بلاغ لها بأنّ اللقاء تناول جملة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية وخاصّة مسألة توزيع الخبز، فضلا على النظام القانوني المتعلّق بتصنيف المخابز.

ودعا قيس سعيّد إلى ضرورة اتّخاذ إجراءات عاجلة لتجاوز أزمة الخبز الحاصلة، مؤكّدا على أنّ "الخبز خطّ أحمر بالنسبة للتونسيين".

وتابع: "اليوم أصبح هناك خبز للفقراء وخبز للأثرياء! وكأنّها طريقة ملتوية لرفع الدعم عن الحبوب.. هناك خبز واحد للتونسيين، وينتهي الأمر".

كما نبّه الرئيس إلى أنّ "الترفيع في الأسعار الهدف منه تأجيج الأوضاع، إلاّ أنّ الشعب على دراية بأنّها عملية مقصودة"، وفق تعبيره.

وأضاف: "أين الهيئات المكلّفة بمراقبة الأسعار؟ للأسف غير قائمة بدورها"

"الخبز" : محرك للانتفاضات الشعبية في تونس

يمثل الخبز الغذاء الأساسي للمواطن في تونس وفي كثير من البلاد العربية، كما انه مكون غذائي أساسي في الكثير من أكلاته. بالإضافة إلى أن الحبوب، ومنها القمح، تدخل في صناعة العديد من المواد الغذائية التي يعتمد عليها الناس في أكثر من بلد عربي. ويرمز الخبز كذلك لاستقلال الدولة وعدم اعتمادها على المعونات الخارجية. فإذا كانت الدولة تستطيع توفير الخبز بسعر مناسب لمواطنيها، فذلك يعني اعتمادها على محصولها من القمح أو الدقيق أو أي نوع آخر من الحبوب بشكل كبير. أما إذا ارتفع سعر الخبز فذلك يعكس اعتماد الدولة على استيراد الحبوب أو اعتمادها على المساعدات الخارجية أو وجود أزمة اقتصادية في هذه الدولة.

وبناء على مكانة ورمزية الخبز تلك، نجد أنه كان سببا في العديد من التحركات الاجتماعية في تونس، أو شعارا أساسيا لها. وبالتالي نجده حاضرًا في سياسة الدولة وخطابها بشكل كبير، لتجنب أي احتجاجات ومظاهرات من المواطنين اعتراضاً على سياستها.

وإذا كان الخبز يعبّر بمعناه الرمزي عن سوء الأحوال المعيشية والاقتصادية، فإنّ السعي المحموم إلى الاقتراض والسياسات المفروضة من صندوق النقد أو البنك الدولي هي الدافع الأساسي للحكومات لرفع الدعم عن السلع الغذائية واتجاهها إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية أو رأسمالية. وهو الأمر الذي يعكس غياب النهوض الاقتصادي في تونس وذلك لغياب الرؤية التنموية والاعتماد على المعونات الاقتصادية والمساعدات الخارجية.

أعيدوا للناس حقوقهم واحتفظوا بخطوطكم الحمراء

روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزّع من بيت مال المسلمين على الناس، فقال له أحدهم: "جزاك الله خيراً يا أمير المؤمنين" فقال عمر: "ما بالهم!! دُعطيهم حقهم ويظنّونه منّي منّةً عليهم؟!".

فما بال هؤلاء الحكام في تونس يضيعون ثروات الناس ثم يمنون عليهم بفتات يلقونه إليهم من بعض حقوقهم؟! فرغيف الخبز الذي يتحدث عنه الرئيس على أنّه خطّ أحمر يدفع الناس ثمنه أضعافا في الضرائب والجمارك وغيرها من أساليب النهب.

في المقابل يصر النظام على منح الهيمنة الكاملة للغرب على منابع الثروة، بينما يجب عليه أن ينتج الثروة منها بنفسه ويعيد توزيعها على الرعية لكونها حقوقهم لقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالْكَلَإِ، وَالنَّارِ»؟!

لن يعيد للناس حقوقهم ولن يضمن لهم انتفاعهم بالملكيات العامة على الوجه الصحيح إلا اقتلاع الرأسمالية من جذورها بكل أدواتها ورموزها ومنفذيها، والانعتاق الكامل من التبعية للغرب ومؤسساته الاستعمارية بكل أشكالها وصورها، وتطبيق الإسلام كاملا في دولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فاللهم أعد لنا خلافتنا وخليفتنا اللهم آمين.

اغتيال الزراعة وسيلة رأسمالية للسيطرة على بلاد المسلمين

إن المستعمر عمد إلى أن يجعلنا نعتمد عليه في مثل هذه السلعة الرئيسية حتى نخضع له بالكلية ويكون قرارنا ومصيرنا بيده، وذلك من خلال محاربته للزراعة في بلاد المسلمين ولا سيما زراعة القمح،

وفي الحقيقة فإن بلادنا ملتزمة أمام المنظمات الدولية بعدم إنتاج القمح مبررين ذلك أن بلادنا شحيحة بالمياه، وأن تكاليف إنتاج القمح أكثر من تكاليف القمح المستورد وهذه حقائق استغلتها المنظمات الدولية التي لا يعنيها تحرر البلاد من الهيمنة والنفوذ الخارجي.

ومن رحمة الله بنا أن كشف لنا حقد الكفار المستعمرين على أمة محمد ﷺ بل حتى الخير الذي يأتي من الله تعالى هم يحسدوننا عليه بل ويتمنون زواله، قال تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾، فكيف بالله علينا بعد هذا أن نعتمد على روسيا أو أوكرانيا أو غيرها في أن يمدونا بالقمح؟!

فالمخرج هو أن تستغل هذه الأراضي الخصبة خير استغلال وتزرع فيفيض الإنتاج من كل ما يحتاجه المسلمون، وهذا لا يحدث في مثل هذه الأنظمة الرأسمالية التي نكتوي بنيرانها، عبر حكام عبارة عن دمى يحركها الكافر كيف شاء. بل تتحقق في ظل نظام رباني يقوده خليفة للمسلمين، حيث لا يكتفي الناس من القمح فقط بل ينثرونه على الجبال كي يأكل الطير فلا يقال جاع طير في بلاد المسلمين، كما حدث هذا في ظل خلافة سيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

يُذكر أن دراسة حول الأمن الغذائي في تونس أنجزها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، كانت قد أوصت بضرورة تعزيز الوعي بمسألة الأمن الغذائي وتركيز إستراتيجية جديدة في هذا القطاع وإرساء مجلس وطني ومجالس محلية تهتم بالأمن الغذائي وإحداث مؤشر وطني للأمن الغذائي.... كلام منمّق وشعارات فضفاضة وتوصيات كاذبة بقيت حبيسة الأوراق والأدراج لعدم جدية القائمين على الشأن العام، وإلا لما استفحل الوضع ووصل هذا المبلغ فالأراضي الزراعية رغم كثرتها في تراجع، والأعلاف والحبوب والماشية رغم توفر الظروف الملائمة لنموها وازدهارها تشهد تراجعا رهيبا ينذر بمجاعة في المنظور القريب، وحالة التبعية والارتهان والتعويل على الخارج في كل شيء في تنامي وحجم الاستيراد وما يرافقه من مديونية منذر بالخراب...

لذلك فهذا الملف الشائك يمكن حله في خطوات عملية جريئة تتمثل في:

1- زيادة نسبة الأراضي الزّراعية، بالعمل على أن لا تبقى أي مساحة مهما قلت من الأراضي القابلة للزراعة خارج دائرة الإنتاج تحقيقا لقوله صلى الله عليه وسلم «من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه.»

2 - العمل على زيادة الثروة الحيوانية وإسناد المربّين وتقديم كل الدعم اللازم لهم.

3 - اتباع سياسة مائية حكيمة وفق القواعد العلمية الواجبة، وقوله صلى الله عليه وسلم: «الناس شركاء في ثلاث الماء...».

4 - توفير الأسمدة اللاّزمة للفلاح وبأسعار معقولة وتشجيعه حتى ينضمّ بمجهوده في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد مع الحرص على إزاحة كل العقبات التي تعترض سبيله في سبيل تحقيق منتوج وفير.

5 ـ تُعدّ الأسمدة من ثروات البلاد التي حبانا الله بها وبكميات وافرة، لكنها وللأسف منذ الإحتلال الفرنسي ثم الإستقلال المزعوم وإلى يوم الناس هذا، وهي في أيدي مرتعشة غير أمينة مكّنت للغرب الإستثمار فيها والإستيلاء عليها فكان حريا بنا استرجاعها ووضعها في تصرّف أهلها وهذا كفيل بتنحية عائق كبير في الإستثمار الفلاحي المتمثل في الأسمدة وندرتها وغلائها.

6 - القضاء على دابر الاحتكار والمُحتكرين لأقوات الناس، سواء كانوا جزءا من الدولة كديوان الحبوب أو من رؤوس الأموال والمتنفذين...

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (الأنفال)﴾.

جواب سؤال

قتال مانعيّ الزّكاة ـ الأموال التي يُستولى عليها بقوّة السُّلطان ـ الورق الإلزاميّ عند قيام الخلافة

السؤال الأوّل:

فقد ورد في كتاب الأموال في دولة الخلافة، الطبعة الصادرة سنة (1425هـ - 2004م) الصفحة 132 الفقرة الأخيرة في باب مال المرتدين ما نصّه: «كما قاتل أبو بكر والصحابة المرتدّين، ولم يقبلوا منهم إلاّ الرجوع إلى الإسلام كاملا...»، إلاّ أنّه ورد في الصفحة 189 فقرة أخيرة في باب حكم مانع الزكاة ما نصّه: «فإن رفض جماعة دفع الزكاة للدولة، ورفضوا طاعتها في وجوب دفع الزكاة لها، وامتنعوا في مكان وتحصنوا فيه، قاتلتهم الدولة قتال بغاة، كما قاتل أبو بكر والصحابة معه مانعي الزكاة». فهل الحادثتان منفصلتان؟ فإن كانت الواقعة واحدة فكيف نصرّفها تارة على أنّها «قتال مرتدين» وأخرى على أنّها «قتال بغاة»؟ والحال أنّ الواقعة الواحدة لا يصحّ فيها تعدّد الأحكام؟

السؤال الثاني:

وهو متعلّق بواقع الأموال التي يُستولى عليها بالتسلّط وقوّة السلطان الوارد بالصفحة 119، فبحكم جواز إقطاع الدولة لأموالها لأفراد الرعيّة فهل يُحرم أقارب الحكّام وموظفو الدولة مطلقا من هذا الإقطاع بسبب هذه القرابة حتّى وإن كانوا من أصحاب الحاجة؟ وإذا جاز في حقّهم الإقطاع فما هو الحدّ الفاصل بين ما هو جائز وبين ما لا يجوز؟

السؤال الثالث:

هناك فرق في التعامل مع الأوراق الإلزامية المتداولة مع الدول التي بيننا وبينها معاهدة صلح وحسن جوار إذ إنّ هذه الأوراق الإلزامية ما زالت سارية المفعول ولها القيمة الشرائيّة، وبين الأوراق الإلزامية المتداولة بين النّاس في المكان الذي سيكون نقطة ارتكاز لدولة الخلافة؛ إذ إنّ صلاحية هذه الأوراق المالية الإلزامية قد انتهت ولم تعد لها القدرة الشرائيّة، فالسؤال هو كيف ستتعامل الدولة مع هذه الأوراق المالية؟ فهل ستقوم باستبدال ما في أيدي الناس بالعملة الجديدة القائمة على أساس الذهب والفضّة؟ فإن كان كذلك فهل أنّ هذا لا يعني تمكينا للنّاس من الذهب والفضّة مقابل أوراق لا قيمة لها وسيقع إتلافها؟

الجواب:

أولاً: الجواب عن السؤال الأول:

1- بعد موت النبي ﷺ ارتدت قبائل من العرب عن الإسلام، وهؤلاء قاتلهم المسلمون لأنهم ارتدوا عن الإسلام، وقتالهم هو الذي يطلق عليه قتال المرتدين..ولكن وجدت بعض القبائل التي لم تعلن ارتدادها عن الإسلام بل رفضت أن تعطي الزكاة لأبي بكر بوصفه الخليفة متأولين بعض النصوص الشرعية، وهؤلاء وقع خلاف مشهور بين الصحابة في قتالهم، فأبو بكر رضي الله عنه أصر على قتالهم لأنهم يرفضون أداء الزكاة للدولة، وبعض الصحابة ومنهم عمر رضي الله عنهم أجمعين، رفضوا في البداية قتالهم، لأنهم في نظرهم مسلمون، ولكنهم بعد نقاش مع أبي بكر رضي الله عنه اقتنعوا برأيه بضرورة قتالهم، وهؤلاء يسمى قتالهم عند البعض قتال مانعي الزكاة تفريقاً بينهم وبين المرتدين، وقد قاتلهم أبو بكر وفق ما نرجّحه في كتاب الأموال في دولة الخلافة بوصفهم بغاة خرجوا على الدولة دون أن يخرجوا عن الإسلام، أي رجحنا أنهم لم يكونوا مرتدين بل كانوا بغاة، وقد أورد ابن كثير طرفاً من هذه الحادثة في كتابه البداية والنهاية على النحو التالي:

[البداية والنهاية (6/ 342)

فصل في تصدي الصديق لقتال أهل الردة ومانعي الزكاة.

قد تقدم أن رسول الله ﷺ لما توفي ارتدت أحياء كثيرة من الأعراب، ونجم النفاق بالمدينة وانحاز إلى مسيلمة الكذاب بنو حنيفة وخلق كثير باليمامة، والتفّت على طليحة الأسدي بنو أسد وطيء، وبشر كثير أيضا، وادعى النبوة أيضا كما أدعاها مسيلمة الكذاب... وجعلت وفود العرب تقدم المدينة. يقرون بالصلاة ويمتنعون من أداء الزكاة، ومنهم من امتنع من دفعها إلى الصديق، وذكر أن منهم من احتج بقوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) قالوا: فلسنا ندفع زكاتنا إلا إلى من صلاته سكن لنا، وأنشد بعضهم: أطعنا رسول الله إذ كان بيننا فواعجبا ما بال ملك أبي بكر..وقد تكلم الصحابة مع الصديق في أن يتركهم وما هم عليه من منع الزكاة ويتألفهم حتى يتمكن الإيمان في قلوبهم، ثم هم بعد ذلك يزكون، فامتنع الصديق من ذلك وأباه. وقد روى الجماعة في كتبهم سوى ابن ماجه عن أبي هريرة أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكر: علام تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها؟ فقال أبو بكر: والله لو منعوني عناقا، وفي رواية: عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لأقاتلنهم على منعها، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، قال عمر: فما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق..] انتهى.

2- وهكذا فإن الموضع الأول الذي نتحدث فيه في كتاب الأموال في دولة الخلافة في مبحث (مال المرتدين) هو عن المرتدين الذين قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه لأنهم خرجوا عن الإسلام حيث جاء في مبحث (مال المرتدين) من كتاب الأموال ما يلي:

[ولو ارتد جماعة، وامتنعوا في بلد، وأقاموا حاكماً لهم، وأحكاماً خاصّة بهم، أصبحوا دار حرب، وزالت عصمة دمائهم وأموالهم، وتجب محاربتهم، ويصبحون كالكفار الأصليين، بل هم أشدّ وأولى بالمقاتلة؛ لأنّ الكفّار الأصليين يقبل منهم الإسلام، أو الصلح، أو الجزية. أما المرتدّون فلا يقبل منهم إلاّ الإسلام، ولا يقبل منهم الصلح، ولا الجزية، فإما الإسلام، وإمّا القتل. كما قاتل أبو بكر والصحابةُ المرتدّين، ولم يقبلوا منهم إلاّ الرجوع إلى الإسلام كاملاً، أو القتل. قال ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» رواه البخاري والنسائي].

فهؤلاء القوم قاتلهم أبو بكر والصحابة رضوان الله عليهم بوصفهم كفاراً مرتدين عن الإسلام، ولم يقبلوا منهم إلا أن يرجعوا إلى الإسلام أو أن يُقتلوا.

3- وأمّا الموضع الآخر من كتاب الأموال في دولة الخلافة فهو في باب (حكم مانع الزكاة)، وهو قوله: [وإن امتنع عن أدائها معتقداً وجوبها، أخذت منه بالقوة، فإن رفض جماعةٌ دفعَ الزكاة للدولة، ورفضوا طاعتها في وجوب دفع الزكاة لها، وامتنعوا في مكان، وتحصنوا فيه، قاتلتهم الدولة قتال بغاة، كما قاتل أبو بكر والصحابة معه مانعي الزكاة]، فالحديث هنا هو عن مانعي الزكاة الذين لم يرتدوا عن الإسلام، فقتال أبي بكر لهم لم يكن قتال ردة بل قتال بغي وخروج على الدولة، وهؤلاء هم غير المرتدين المذكورين في النقطة السابقة.

4- وبالمناسبة فقد فصّلنا في الموضع الثاني الذي تسأل عنه في باب (حكم مانع الزكاة) تفصيلاً يضع الأمور في نصابها، ويبين الفرق بين الحالتين المذكورتين في الأعلى، وأنقل لك النص كاملاً من كتاب الأموال في دولة الخلافة صفحة 182 ملف الوورد:

[حكمُ مانع الزكاة

إذا ملك المسلم نصاباً، من الأموال التي تجب فيها الزكاة، وجب عليه أداء ما يجب فيها من زكاة. فإن امتنع عن أدائها لحقه إثم كبير، كما مرّ في الأحاديث الواردة في موضوع أموال الصدقات، التي تشدّد النّكير على الذين لا يؤدون زكاة أموالهم..ومن يمتنع عن أداء الزكاة ينظر في واقعه. فإن امتنع عن أدائها لجهله لوجوبها، لأنّ مثله يجهل عادة، عُرِّف بوجوبها، ولا يُكفَّر، ولا يعزَّر؛ لأنّه معذور، وأخذت منه..وإن امتنع عن أدائها جاحداً وجوبها، فهو مرتد، ويعامل معاملة المرتد، فيستتاب ثلاثاً، فإن تاب وأناب أخذت منه، وترك، وإلاّ قتل؛ لأنّ وجوب الزكاة معلوم من الدين بالضرورة، وأدلة وجوب الزكاة ظاهرة في الكتاب، والسنة، والإجماع، ولا تكاد تخفى على أحد من المسلمين.. وإن امتنع عن أدائها معتقداً وجوبها، أخذت منه بالقوة، فإن رفض جماعةٌ دفعَ الزكاة للدولة، ورفضوا طاعتها في وجوب دفع الزكاة لها، وامتنعوا في مكان، وتحصنوا فيه، قاتلتهم الدولة قتال بغاة، كما قاتل أبو بكر والصحابة معه مانعي الزكاة.] انتهى.

فمانعو الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر وفق هذا النص هم ليسوا ممن امتنع عن الزكاة جاحداً وجوبها، وإلا لكانوا مرتدين، وقد وجد من بين المرتدين حينها من جحد الزكاة، ولكن مانعي الزكاة كانوا ممن يعتقدون وجوب الزكاة، ولكنهم لم يقبلوا دفعها لأبي بكر، أي للدولة، فهم خرجوا على الدولة فكانوا بغاة.

آمل أن يكون الأمر قد اتضح لك الآن.

ثانياً: الجواب عن السؤال الثاني:

إنك تسأل عن الموضع التالي من كتاب الأموال في دولة الخلافة:

[الأموال التي يُستولى عليها بالتسلّط وقوة السُّلطان

وهي الأموال التي يستولي عليها الحكام، والولاة، والعمال، أو أقاربهم، وموظفو الدولة، من أموال الدولة، أو أراضيها، أو من أموال النّاس، أو أراضيهم، بالقهر، والتسلط، والغلبة، بقوة السلطان والمنصب. وكل مال يُستولى عليه، وكل أرض يُستولى عليها من أموال الدولة وأراضيها، أو من أموال النّاس وأراضيهم، بأي طريق من هذه الطرق يعتبر كسباً حراماً، ولا يُملك؛ لأنّه كسب بطريق غير مشروع، وكلّ استيلاء بأي طريق من هذه الطرق يُعتبر ظلماً، والظلم حرام، وهو ظلمات يوم القيامة، كما يعتبر غلولاً، والغلول في النار، عن النبي ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئاً بِغَيْرِ حَقِّهِ، خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرَضِينَ»، وفي رواية: «مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ» رواه الشيخان. وعن عائشة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ظَلَمَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ، طَوَّقَهُ اللهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ» متفق عليه.

والأموال والأراضي التي يُستولى عليها، إن كانت من أملاك النّاس، فإن عُرِفَ أصحابها وجب أن ترد إليهم، وإن لم يُعْرفوا وجب وضعها في بيت المال. وأمّا إن كانت من أملاك الدولة، فيجب أن تُرد إلى بيت المال قولاً واحداً، كما ردّ عمر بن عبد العزيز، عندما تولى الخلافة، جميع الأموال والأراضي التي استولى عليها بنو أمية بقوة سلطانهم من أملاك النّاس، أو أملاك الدولة، إلى بيت مال المسلمين، إلاّ من عرف أصحابه فرده إليهم..وقد جرد بني أمية من إقطاعيّاتهم، ومن مخصصاتهم، ومن جميع ما استولوا عليه، لأنّه اعتبر أنهم ملكوها بقوة سلطان بني أمية، وبطرق غير مشروعة، لا يجوز التملك بها. وقد بدأ بنفسه، فتخلّى عن جميع أمواله، وأملاكه، وجميع مراكبه، وعطوره، ومتاعه، ثمّ باعه بثلاثة وعشرين ألف دينار، ووضعها في بيت المال.] انتهى.

وواضح من هذا النص أن الحديث هو عن الأموال التي يجري الاستيلاء عليها بالقهر، والتسلط، والغلبة، بقوة السلطان والمنصب، أي أن من يحصل على هذه الأموال إنما يحصل عليها لكونه صاحب قوة وسلطان أو لكونه قريباً من صاحب قوة وسلطان، أي هم الأشخاص الذين يحصلون على أموال الناس وأموال الدولة بسبب وجود سلطان يجعلهم يستولون على هذه الأموال..أما أقارب الحكام إن كانوا أصحاب حاجة فأُعطوا المال لسد حاجاتهم كما يعطى غيرهم من الرعية أصحاب الحاجات ولم يكن لقرابتهم من أصحاب السلطة أي عون أو تدخل في إعطائهم المال دون حق، أقول إن كان الأمر هكذا..فيجوز هذا الإعطاء كباقي أفراد الرعية المحتاجين دون أن يفضل هؤلاء الأقارب على غيرهم بسبب قرابتهم..

وإذا وجدت حالات يشتبه فيها الأمر بحيث لا يظهر بوضوح إن كانوا حازوا أموالاً من الدولة بسبب قرابتهم من الحكام والمسئولين أم لأنهم يستحقون ذلك شرعاً، إن اشتبه ذلك، فيرفع أمرهم إلى قضاء المظالم ليحكم فيهم بعد الوقوف على واقع الحال ويكون قرار قضاء المظالم ملزماً للحكام إذا ما حكم بضرورة استعادة ما أقطع أو أعطي لهم لأنه كان من باب الاستيلاء بالتسلط وقوة السلطان...).

ثالثاً: جواب عن السؤال الثالث:

بالنسبة إلى كيفية التعامل مع الورق الإلزامي عند قيام الخلافة فنحن نقوم بدراسة لائحة تنفيذية للتعامل مع مواد الدستور ومن ضمنها المادة 166 التي تنص على [(المادة 166 - تصدر الدولة نقداً خاصاً بها يكون مستقلاً ولا يجوز أن يرتبط بأي نقد أجنبي]، والمادة 167 التي تنص على [نقود الدولة هي الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، ولا يجوز أن يكون لها نقد غيرهما. ويجوز أن تصدر الدولة بدل الذهب والفضة شيئاً آخر على شرط أن يكون له في خزانة الدولة ما يساويه من الذهب والفضة. فيجوز أن تصدر الدولة نحاساً أو برونزاً أو ورقاً أو غير ذلك وتضربه باسمها نقداً لها إذا كان له مقابل يساويه تماماً من الذهب والفضة.]

وعليه فسنعلنه في الوقت المناسب وذلك بعد الفراغ من اللائحة التنفيذية من جميع جوانبها إن شاء الله.

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

07 محرم الحرام 1445هـ الموافق 2023/07/25م

بيان صحفي

النظام الرأسمالي العلماني القائم يشجّع الفساد والظلم ويخنق العدالة والاستقامة

أوقفت حكومة حسينة وعزلت لاحقاً محمود مهيدور الرحمن، مسؤول قسم مراقبة التنفيذ والتقييم ومستشاره البحثي حمد الله حقي، بسبب نشر تقرير بحثي سمّى قطاع الطاقة في البلاد بـ"نموذج للنهب" ويتألف من رسوم السعة غير العادلة، وإمداد الطاقة بأسعار باهظة، وعلّق على قوانين الإفلات من العقاب لأصحاب محطات الطاقة الخاصة. وتثبت هذه الحادثة أن النظام الرأسمالي العلماني القائم هو الحامي للفساد والظلم، لأن الحكومة تمنح الحصانة للصوص في قطاع الطاقة ضمن (قانون إمداد الكهرباء والطاقة لعام 2010).

ومن ناحية أخرى، تمت إقالة هذين المسئولين الكبيرين من الخدمة لاتخاذهما موقفاً لصالح المصلحة العامة من خلال الكشف عن هذه الحقيقة. فكان الكشف عن حقيقة موقف المصلحة العامة هو سوء سلوك هذا النظام، والذي تم تفعيله مرة أخرى بموجب القانون المسمى "قواعد انضباط واستئناف موظفي الحكومة - 2018". إنّ النظام الرأسمالي هذا هو في الأساس أداة لفئة سياسية وتجارية صغيرة القصد منه تحقيق الربح من خلال قمع الناس وسحقهم واستخدام ما يسمى بالبرلمان القومي لسن جميع أنواع القوانين الظالمة للحفاظ على هذا الطريق، ونتيجة لذلك فإن هذا النظام هو لحماية جميع الظالمين والفاسدين للتقوي والتغول على الصالحين والصادقين من الضعفاء!

إن عمل الابن البار للأمة الإسلامية، السيد حميد الله حقي والسيد محمد مهيدور الرحمن نائب الأمين العام في اللجنة من خلال المناصب العليا للجنة مكافحة الفساد لكشف الحقيقة هو بلا شك يستحق الثناء، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»؛ متفق عليه. إنه بلا شك هناك أناس شجعان ومسئولون بين الأمة ويؤدون الواجبات الإسلامية الموكلة إليهم من خلال مناصبهم دون أن يأبهوا للعيون المحتقنة بالدم. إن الله سبحانه وتعالى سيجازيهم ويكرمهم في الوقت المناسب. وعلى من يخون الأمانة في مناصب المسؤولية ويقف ضد مصالح الناس ويشد على أيادي الظالم أن يخجل ويخشى عذاب الله؛ لأن الله سبحانه وتعالى سوف يسألهم بالتأكيد عن المسئولية المنوطة بهم.

ما دام النظام الرأسمالي العلماني قائماً، ستستمر معاناة الناس، بغض النظر عمن في السلطة، لذلك لا خلاص من المشاركة في تغيير الوجوه في ظل هذا النظام. وبدلاً من ذلك، يجب أن نعمل على اقتلاعه إلى جانب نظام حسينة الفاسد. ولا يمكن التحرر من هذه الرأسمالية العلمانية الاستبدادية إلا من خلال إقامة دولة الخلافة باتباع الطريقة التي جاء بها رسول الله ﷺ. حيث يقيم الخليفة العدل في جميع مستويات الدولة باتباع شريعة الله، فعندها يكون الضعيف قوياً والقوي ضعيفاً في الحق والخدمة، كما كان في زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، لأن الخليفة سيخشى الحساب من الله سبحانه وتعالى والمساءلة من عموم المسلمين.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية بنغلادش

أ. سعيد فضل

في غياب الدولة التي تطبق الإسلام كيف تقام للمسلمين دولة؟

أهل الحل والعقد الثقات الذين يمثلون الأمة بحق ويؤتمنون على دينها هم من ينصبون الخليفة ويبايعونه بيعة الانعقاد أي أن الدولة تقوم على أكتافهم وهم نخبة الأمة وعلماؤها العدول الذين لا يخشون في الله لومة لائم، وهؤلاء يستحيل إيجادهم وتكونهم واتحادهم بشكل معلن في ظل الرأسمالية التي تحكم العالم والتي تعلم أن الخطر الحقيقي عليها هو في إقامة دولة للمسلمين تطبق الإسلام.

وقد بين لنا رسول الله ﷺ كيف تقام لنا دولة حال غيابها من الوجود، وهو حالنا الذي نحياه اليوم.

ففي حال غياب الدولة يجب إيجاد حزب سياسي أو أكثر على أساس الإسلام وليس أي شيء غير الإسلام ولا يحمل شيئا من غير الإسلام في فكرته وطريقته.

هذا الحزب يجب أن يحمل أفكار الإسلام نقية صافية مبلورة ويجب أن تتجسد عقيدة الإسلام في أفراده وأن يكون همهم وغايتهم تجسد هذه الأفكار وظهورها في المجتمع بتفاعلهم، كما يجب أن يحمل مشروعا كاملا لدولة الإسلام بدستورها وأجهزتها، وما سيقوم به من يومه الأول من أعمال حتى قيام الدولة، وما ستقوم به الدولة حال قيامها، وكيف ستتعامل مع القضايا الدولية والموقف الدولي وبلاد المسلمين المفككة والمحتلة، وكيف ستعالج قضايا الناس ومشكلاتهم، وكيف ستتصرف مع الملكيات العامة من نفط وغاز وبترول وغير ذلك، وكيف ستتعامل مع الشركات والنقود، وكيف سترعى الناس بالإسلام في التعليم والصحة وغير ذلك، ومن أين ستأتي بكل ما ستقوم به، وما الأدلة الشرعية عليه، فيجب على الكتلة أن تكون كل هذه الأمور واضحة لديها، وأن يكون لديها تصور واضح لشكل الدولة ودستورها وأجهزتها وكيفية تطبيقها للإسلام، كل هذا يجب أن يكون مبنيا على أدلة شرعية ومستنبطا منها استنباطا صحيحا حتى يكون طريقا حقيقيا للنهوض بالأمة، مع وجوب معرفة الأدلة وكيفية استنباطها، فالغاية لا تبرر الوسيلة بل يجب أن تكون الوسيلة من جنس الغاية، أي وسيلة شرعية ليس فيها أية شبهة ولا معصية، فالنصر رزق من عند الله وما عند الله لا يرتجى بمعصية، فيجب أن تكون كل الأعمال مما تم استقراؤه من سيرة النبي ﷺ وطريقته التي أقام بها الدولة الأولى والتي تنحصر في عمل سياسي وطلب النصرة من أهل القوة والمنعة لحماية الدعوة وإقامة الدولة، والعمل السياسي يتمثل في الصراع الفكري والكفاح السياسي.

الصراع الفكري:

هو صراع لعقائد الكفر وأنظمته وأفكاره، وللعقائد الفاسدة والأفكار الخاطئة والمفاهيم المغلوطة، ببيان زيفها وخطئها ومناقضتها للإسلام، لتخليص الأمة منها ومن آثارها، والعمل على هدم كل ما سوى الإسلام من أفكار، فالإسلام غني بعقيدته وأحكامه وأفكاره عن كل ما عداه وليس بحاجة إلى ترقيع من مبادئ أو ملل أخرى، كما أنه ليس كل ما وافق الإسلام من الإسلام وليس كل ما لم يخالف الإسلام من الإسلام، بل الإسلام طراز فريد من نوعه كامل تام بتمام نعمة الله على عباده.

إن وجود الناس في مجتمع أمر حتمي، والتصور الفكري للمجتمع هو أنه جماعة من الناس تربطهم علاقات دائمة، تنشأ طبيعياً بينهم، وأن صلاح هذه الجماعة لا يكون إلا بصلاح هذه العلاقات، وفسادها هو بفساد هذه العلاقات. ووجود العلاقات بين الناس أمر حتمي، لأنها علاقات تنشأ طبيعياً بينهم، ويسيرون فيها حتماً لإشباع جوعاتهم، وتحقيق حاجاتهم، وسد رغباتهم، والذي يقرر صلاح هذه العلاقات وفسادها هو الكيفية التي يتم بها إشباع هذه الجوعات، وسد هذه الرغبات، ولكون هذه العلاقات هي الأساس في تكوين المجتمع، فإن الصراع الفكري يدور حول إصلاح هذه العلاقات، وبيان المفاسد التي تحويها هذه العلاقات، لجعل الناس ينفرون منها، ويغيرون طراز عيشهم، ونمط حياتهم بكيفية صحيحة لإيجاد علاقات صالحة بدل تلك العلاقات الفاسدة.

وقد أعد النبي ﷺ أصحابه الكرام في دار الأرقم بن أبي الأرقم؛ أعد عقلياتهم ونفسياتهم لمعركة كبيرة بين الحق والباطل ذات طبيعة فكرية وليست ذات طبيعة مادية، حتى إن أهل الباطل عندما حاولوا جره إلى ساحات الصراع المادي بتعذيب أصحابه حتى القتل أحياناً لم يستجب لهم، أعدهم إعدادا مركزا بتثقيفهم بثقافة الإسلام تثقيفا مركزا ليؤهلهم لحمل أفكار الإسلام والتفاعل بها مع الناس وصراع أفكارهم لإيجاد رأي عام على أفكار الإسلام وعقيدته، مارس النبي ﷺ ذلك سرا لثلاث سنوات حتى كان أمر الله بالصدع بالحق ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾، أمر من الله سبحانه لرسوله ﷺ أن لا يبالي بأهل الباطل ولا بغيرهم وأن يصدع بما أمر الله ويعلن بذلك لكل أحد، ولا يعوقنه عن أمره عائق ولا تصده أقوال المتهوكين، ولا يبالي بهم ويترك مشاتمتهم ومسابتهم مقبلا على شأنه بلا خضوع ولا مداهنة بل بكل وضوح ومفارقة ومفاصلة، فالصدع هو التفريق بين الحق والباطل وبيان الحق وهدم الباطل هو من عمل الأنبياء وحملة الدعوة من بعدهم، فكانت استجابة النبي ﷺ الذي خاطب الناس بوحي الله عز وجل هدما لأفكارهم الباطلة وشركهم وجاهليتهم وبناء لأفكار الإسلام وتوضيحا لمفاهيمه عن الحياة التي بها ينهض الإنسان ويرتقي، فأتت المتتابعات تتصدى لأفكار الجاهلية وعاداتها وتقاليدها ومشاعرها وعلاقاتها الفاسدة التي تنظم حياة الناس: عقائدية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية، ولم تترك جانباً من حياة الناس إلا بينت بعض مفاسدها، وأظهرت جزءاً من عيوبها، بأسلوب عقلي رائع وكلمات مثيرة ومؤثرة، تهتز لها المشاعر، وتتحرك تجاهها الأحاسيس، فبين فساد عقيدتهم قائلاً: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ وقائلا: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ وقائلا: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللهُ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعاً وَلَا ضَرّاً قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، وتعرض للجانب الاقتصادي عندهم وبين فساده وفساد تجارتهم وتعاملاتهم الربوية قائلا: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ وقائلا: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ وقائلا: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾، وبين فساد الجانب الاجتماعي عندهم وفساد علاقاتهم فيه فقال: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ

تَحَصُّناً لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وقال: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ﴾ وقال: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ومثل هذه الآيات الكثير، بينت كافة نواحي المجتمع في حينه فأظهرت مفاسده وبيّنت عيوبه وكشفت عواره، وهذا هو الصراع الفكري الذي تقوم به الكتلة التي تسعى لنهضة الأمة مبينة ما في المجتمع من مفاسد، وما فيه من علاقات سيئة، ونظم رديئة، وأسوأ ما فيها أنها نظم كفر وجاهلية جديدة، تفرض على الأمة فرضا وتجبر الأمة على التحاكم لأنظمة الغرب وقوانينه، ففصل الدين عن الحياة عقيدة باطلة تغرس في الأمة غرسا ومفاهيم الديمقراطية والرأسمالية التي تحكم بلادنا بالحديد والنار وما فيها من مفاهيم مغلوطة يراد تلبيسها على الناس والتدليس عليهم وإظهار أنها من الإسلام أو توافقه أو لا تخالفه لعلمهم أن الأمة لا تقبل بغير الإسلام، ولهذا فدور الكتلة في صراعها الفكري هو هدم هذه الأفكار وبيان فساد هذه الأنظمة وعاداتها ومخالفتها للإسلام بالكلية، فالإسلام دين سياسي والسياسة تقع في نطاق أفعال العباد أي أنها يجب أن ترتبط بالشرع وأحكامه ولا تنفصل عنه البتة لأن الأصل في أفعال العباد هو التقيد بأحكام الشرع، وفصل الإسلام عن السياسة هو جريمة في حق الإسلام يأثم مرتكبها، فرسولنا ﷺ أسس دولة الإسلام الأولى وكان هو أول حاكم لها وبين كيف يحكم الناس من بعده فقال ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ، أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ»، والديمقراطية التي يفسرونها على غير واقعها ليست آلية انتخاب الحاكم ولا هي تداول السلطة كما يوحي البعض، ولا تقابل الشورى في الإسلام، فالديمقراطية نظام حكم والشورى ليست نظام الحكم الإسلامي وإن كانت منه، وما يقابل الديمقراطية هي الخلافة نظام الحكم الذي نصت عليه الأدلة الشرعية. والوطنية والقومية التي يُتغنى بها ويراد لها أن تكون روابط بديلة لرابطة العقيدة الإسلامية هي روابط باطلة منحطة لا أساس لها ولا تصلح للربط ولا تملك أي معالجات لمشاكل الناس، وإنما أرادوا بها تهييج المشاعر وتأليب نفوس الناس على حملة الدعوة واتهامهم بالسعي لإزالة حدود البلاد والتي هي باطلة في أساسها والتي وضعها الكافر المستعمر مقسما بها بلادنا إلى مناطق نفوذ، كما يجب بيان فساد النظام الاقتصادي الموجود وتوضيح كيف ينظر الإسلام للمشكلة الاقتصادية وكيف يعرف الفقر وكيف يعالج كل المشكلات بمعالجات حقيقية وصحيحة وجذرية؛ فالنقود الورقية التي لا قيمة لها في ذاتها هي سرقة لجهود الناس وثرواتهم، والنقود يجب أن تكون ذهبا أو فضة أو ورقة نائبة عنهما لارتباطها أولا بأحكام شرعية وحتى تصبح لها قيمة في ذاتها تتحدى الكوارث والنكبات ولا يؤثر فيها التضخم ولا تلتهم ثروات الناس، كما أن تقسيم الملكيات في الرأسمالية إلى ملكية دولة وملكية خاصة مع السماح للأفراد بتملك الموارد الدائمية واحتكارها هو ظلم للناس، والإسلام قسم الملكيات إلى ثلاث: ملكية خاصة وملكية عامة وملكية الدولة وجعل كل ما هو من الموارد الدائمية وشبه الدائمية ملكية عامة، أي يتشارك فيها الناس جميعا ولا يمنع منها أحد، ولا يجوز للدولة التصرف فيها بالبيع ولا الهبة ولا منح حق امتياز التنقيب والاستخراج وإنما يجب عليها أن تقوم هي بنفسها بإنتاج الثروة منها وتوزيعها على الناس عينا أو في صورة خدمات، هذا بعض مما يجب أن يمارس في الصراع الفكري؛ هدم لما غرسه الغرب في الأمة من أفكار وعادات وإزالة الأتربة عن عقيدة الإسلام وبيان أنها عقيدة سياسية عملية قادرة على النهوض بالأمة وعلاج كل مشكلاتها بعيدا عن الغرب وحلوله الكارثية.

الكفاح السياسي:

يتعلق بكشف المؤامرات والخطط التي تحاك ضد الأمة وفضح المتآمرين والخونة من الحكام والنخب وفضح تآمرهم على الأمة، وقد قام النبي ﷺ بهذا العمل فعابهم بما فيهم وذكر عاقبتهم وبين عوارهم وسجلت ذلك السيرة وآيات القرآن التي نتلو فقال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ * مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ * سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ * وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ * فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ﴾ وقال: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالاً مَمْدُوداً * وَبَنِينَ شُهُوداً * وَمَهَّدْتُ لَهُ تَمْهِيداً * ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيداً * سَأُرْهِقُهُ صَعُوداً * إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ * سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ * لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ * لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ * عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، وقال: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ * أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ * إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾.

وهو نفسه ما يجب أن تقوم به الكتلة في زماننا من فضح القادة والزعماء والحكام والنخب المتآمرين على الأمة وبيان عوارهم وأنهم منفصلون عنها لا يستحقون طاعتها ولا تجب لهم طاعة على الأمة أصلا، فهؤلاء الزعماء والقادة مطاعون قهرا وجبرا، فلم تسلمهم الشعوب قيادتها وسلطانها بل اغتصبوا هم هذا السلطان، وهذه القيادة والطاعة لا تجوز لمن لا يحكم بالإسلام ولا تجوز في معصية، وعمالتهم وخيانتهم للأمة منكر ظاهر وامتناعهم عن تطبيق الإسلام وإجبار الأمة على التحاكم لقوانين الغرب وأنظمته يوجب فضحهم وبيان ما هم عليه من مخالفات شرعية توجب خلعهم.

بالتزامن مع ما سبق من عمل سياسي بشقيه الصراع الفكري والكفاح السياسي يأتي طلب النصرة وهو استنصار أهل القوة والمنعة القادرين على حماية الدعوة وتمكين حملتها من دعوة الناس لها وتسليمهم الحكم ليطبقوا الإسلام كما أراد الله عز وجل، وهذا ما فعله النبي ﷺ؛ فقد عرض نفسه ودعوته على أكثر من عشرين بيتا من بيوت العرب فقد كان كل عام يتبع الحجاج إلى منازلهم في منى والموقف يسأل عن القبائل قبيلة قبيلة وعن منازلهم وكيف القوة فيهم، فعن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: كان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس في الموقف ويقول: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ فَإِنَّ قُرَيْشاً قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»، وعن بعضهم: رأيت رسول الله ﷺ قبل أن يهاجر إلى المدينة يطوف على الناس في منازلهم أي بمنى يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، وذكر الواقدي أنه ﷺ أتى بني عبس أي وبني سليم وغسان وبني محارب أي وفزارة وبني نضر ومرة وعذرة والحضارمة، فيردون عليه ﷺ أقبح الرد، ويقولون: أسرتك وعشيرتك أعلم بك حيث لم يتبعوك، وعرض الأمر على بني شيبان وبكر وبني عامر بن صعصعة وغيرهم وكان لكل رد ما بين الاشتراط على النبي ﷺ وما بين عدم الإحاطة.

والنصرة لا تكون مشروطة بل تكون لقاء الجنة ومن ينصر هذا الدين يجب أن يحيطه من جميع جوانبه، «فلما أراد الله عز وجل إظهار دينه، وإعزاز نبيه ﷺ وإنجاز موعده له، لقي عند العقبة رهطاً من الخزرج أراد الله بهم خيرا...»، فكانت النصرة والبيعة والهجرة وإقامة الدولة الأولى في المدينة المنورة، التي نورها الإسلام بحكمه وعدله، وعلى نهج رسول الله ﷺ يجب أن يكون عمل الكتلة اتصالا وتواصلا مع أهل القوة في الأمة من أبنائها المخلصين في الجيوش وتذكيرهم بالله وبما أوجبه الله عليهم من ولاء لله ولرسوله ودينه ومن حماية للإسلام وأحكامه والعمل لوضعها موضع التطبيق وحماية حملة الدعوة إليها ونصرتهم وتمكينهم من الحكم بها في بلاد الإسلام دون قيد ولا شرط رغبة في نيل رضوان الله عز وجل وطمعا في جنته.

ويجب على الكتلة أن تستمر في القيام بهذه الأعمال مهما واجهها من معوقات أو صعوبات ومحن ثباتا على الطريقة حتى يأتي نصر الله وفرجه فينتفض من أبناء الأمة من أهل القوة من ينصر ويفتح الطريق فتقام دولة الإسلام الثانية ويطبق الإسلام من جديد.

هذه هي الطريقة التي بينتها السنة كطريقة لإقامة دولة الإسلام حال غيابها. وكلها أعمال قام بها النبي ﷺ بوصفه معلما للبشرية وهاديا لها إلى صراط الله المستقيم، ولا تتم أعمالها بصورة فردية بل هي عمل جماعي يحتاج إلى كتلة وأمير لهذه الكتلة وغاية عظيمة ومشروع حضاري صالح لنهضة الأمة وقوانين إدارية تلزم الكتلة وأميرها بالغاية وطريقتها ومشروعها وتضمن عدم انحرافهم عنها ولو قيد شعرة. على أن يكون هذا كله من الإسلام ولا شيء من غير الإسلام.

وأخيرا وليس آخرا نسأل الله الثبات على حمل الدعوة والصبر عليها حتى نصل للغاية ونضع الإسلام موضع التطبيق من جديد في دولة الإسلام الثانية الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾

إعداد وتنسيق / الأستاذ محمد أحمد النادي

إرواء الصادي من نمير النظام الإقتصادي (ح 57)

حكم إجارة غير المسلم

الحَمْدُ للهِ الذِي شَرَعَ لِلنَّاسِ أحكَامَ الرَّشَادِ، وَحَذَّرَهُم سُبُلَ الفَسَادِ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ هَادٍ، المَبعُوثِ رَحمَةً لِلعِبَادِ، الَّذِي جَاهَدَ فِي اللهِ حَقَّ الجِهَادِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ الأطهَارِ الأمجَادِ، الَّذِينَ طَبَّقُوا نِظَامَ الإسلامِ فِي الحُكمِ وَالاجتِمَاعِ وَالسِّيَاسَةِ وَالاقتِصَادِ، فَاجعَلنَا اللَّهُمَّ مَعَهُم، وَاحشُرنَا فِي زُمرَتِهِم يَومَ يَقُومُ الأشهَادُ يَومَ التَّنَادِ، يَومَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العِبَادِ.

أيها المؤمنون:

السَّلامُ عَلَيكُمْ وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَبَعدُ: نُتَابِعُ مَعَكُمْ سِلسِلَةَ حَلَقَاتِ كِتَابِنَا إرواءُ الصَّادِي مِنْ نَمِيرِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي، وَمَعَ الحَلَقَةِ السَّابِعَةِ وَالخَمسِينَ، وَعُنوَانُهَا: «حُكمُ إجَارَةِ غَيرِ المُسلِمِ». نَتَأَمَّلُ فِيهَا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ النِّظَامِ الاقتِصَادِي فِي الإسلامِ (صَفحَة 95) لِلعَالِمِ وَالمُفَكِّرِ السِّيَاسِيِّ الشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ النَّبهَانِيِّ. يَقُولُ رَحِمَهُ اللهُ:

«أمَّا الأجِيرُ وَالمُستَأجِرُ فَلا يُشتَرَطُ فِيهِمَا أنْ يَكُونَا مُسلِمَينِ، أو أنْ يَكُونَ أحَدُهُمَا مُسلِمًا. فَيَجُوزُ لِلمُسلِمِ أنْ يَستَأجِرَ غَيرَ المُسلِمِ مُطلَقًا، لِعَمَلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَلإجمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى استِئجَارِ غَيرِ المُسلِمِينَ فِي أيِّ عَمَلٍ مُبَاحٍ، وَفِي أعمَالِ الدَّولَةِ الَّتِي يُستَأجَرُ عَلَيهَا لِلقِيَامِ بِهَا. فَقَدِ استَأجَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيًّا كَاتِبًا، واستَأجَرَ يَهُودِيًّا آخَرَ مُتَرجِمًا، وَأورَدَ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ استَأجَرَ مُشرِكًا لِيَدُلَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ، واستَأجَرَ أبُو بَكرٍ وَعُمَرُ نَصَارَى لِحِسَابِ المَالِ.

وَكَمَا يَجُوزُ لِلمُسلِمِ أنْ يَستَأجِرَ غَيرَ المُسلِمِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أنْ يُؤَجِّرَ المُسلِمَ نَفسَهُ لِغَيرِ المُسلِمِ، لِلقِيَامِ بِعَمَلٍ غَيرِ مُحَرَّمٍ. أمَّا العَمَلُ المُحَرَّمُ فَلا يَجُوزُ، سَوَاءٌ أكَانَ المُستَأجِرُ مُسلِمًا أمْ غَيرَ مُسلِمٍ. وَعَلَيهِ يَجُوزُ أنْ يُؤَجِّرَ المُسلِمُ نَفسَهُ لِنَصرَانِيٍّ يَعمَلُ لَهُ. وَلَيسَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ حَبْسِ المُسلِمِ عِندَ الكَافِرِ لإذلالِهِ، بَلْ هُوَ إجَارَةُ نَفسِهِ لِغَيرِهِ وَهِيَ جَائِزَةٌ، وَلا يُشتَرَطُ فِيهَا إسلامُ المُستَأجِرِ، وَلا إسلامُ الأجِيرِ. فَقَدْ رَوَى التِّرمِذِيُّ أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنهُ أجَّرَ نَفسَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ، يَسقِي لَهُ كُلَّ دَلْوٍ بِتَمرَةٍ، وَأخبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فَلَمْ يُنكِرْهُ، وَلأنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ لا يَتَضَمَّنُ إذلالَ المُسلِمِ.

أمَّا الأعمَالُ الَّتِي فِيهَا قُربَةٌ إلَى اللهِ تَعَالَى، فَيُشتَرَطُ أنْ يَكُونَ الأجِيرُ فِيهَا مُسلِمًا. وَذَلِكَ كَالإمَامَةِ، وَالأذَانِ، وَالحَجِّ، وَأدَاءِ الزَّكَاةِ، وَتَعلِيمِ القُرآنِ وَالحَدِيثِ، لأنَّهَا لا تَصِحُّ إلاَّ مِنَ المُسلِمِ فَلا يُؤَجَّرُ لِلقِيَامِ بِهَا إلاَّ مُسلِمٌ. فَالعِلَّةُ فِيهَا كَونُهَا لا تَصِحُّ إلاَّ مِنَ المُسلِمِ. أمَّا إنْ كَانَتِ الأعمَالُ، الَّتِي يُتَقَرَّبُ فِيهَا إلَى اللهِ، يَصِحُّ أدَاؤُهَا مِنْ غَيرِ المُسلِمِ؛ فَإنَّهُ يَصِحُّ استِئجَارُهُ لِلقِيَامِ بِهَا. وَالحَاصِلُ إنَّ الأعمَالَ الَّتِي تُعتَبَرُ مِمَّا يُتَقَرَّبُ فِيهَا إلَى اللهِ عِندَ المُستَأجِرِ، وَلا تُعتَبَرُ مِمَّا يُتَقَرَّبُ فِيهَا إلَى اللهِ عِندَ الأجِيرِ، فَإنَّهُ يُنظَرُ، فَإنْ كَانَتْ لا تَصِحُّ إلاَّ مِنَ المُسلِمِ، كَالقَضَاءِ، فَإنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُستَأجَرَ فِيهَا غَيرُ المُسلِمِ. وَإنْ كَانَتْ تَصِحُّ مِنْ غَيرِ المُسلِمِ، كَالقِتَالِ، فَإنَّهُ يَجُوزُ استِئجَارُ غَيرِ المُسلِمِ لِلقِيَامِ بِهَا. فَالدِّمِّيُّ يَجُوزُ أنْ يُستَأجَرَ لِلقِتَالِ وَتُدفَعُ لَهُ الأجرَةُ مِنْ بَيتِ المَالِ.

وَقَبلَ أنْ نُودِّعَكُمْ مُستَمِعِينَا الكِرَامَ نُذَكِّرُكُمْ بِأبرَزِ الأفكَارِ الَّتِي تَنَاوَلهَا مَوضُوعُنَا لِهَذَا اليَومِ:

1- الأجِيرُ وَالمُستَأجِرُ لا يُشتَرَطُ فِيهِمَا أنْ يَكُونَا مُسلِمَينِ، أو أنْ يَكُونَ أحَدُهُمَا مُسلِمًا.

2- يَجُوزُ لِلمُسلِمِ أنْ يَستَأجِرَ غَيرَ المُسلِمِ مُطلَقًا، وَيَجُوزُ لِلمُسلِمِ أنْ يُؤَجِّرَ نَفسَهُ لِغَيرِ المُسلِمِ:

أ- لِعَمَلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ:

- استَأجَرَ رَسُولُ اللهِ يَهُودِيًّا كَاتِبًا، وَيَهُودِيًّا آخَرَ مُتَرجِمًا.

- وَاستَأجَرَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ مُشرِكًا لِيَدُلَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ.

ب- لإجمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى استِئجَارِ غَيرِ المُسلِمِينَ فِي أيِّ عَمَلٍ مُبَاحٍ، وَفِي أعمَالِ الدَّولَةِ.

- استَأجَرَ أبُو بَكرٍ وَعُمَرُ نَصَارَى لِحِسَابِ المَالِ.

- رَوَى التِّرمِذِيُّ أنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنهُ أجَّرَ نَفسَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ، يَسقِي لَهُ كُلَّ دَلْوٍ بِتَمرَةٍ.

3- العَمَلُ المُحَرَّمُ لا يَجُوزُ استِئجَارُ أحَدٍ لِلقِيَامِ بِهِ، سَوَاءٌ أكَانَ المُستَأجِرُ مُسلِماً أمْ غَيرَ مُسلِمٍ.

4- لا يُشتَرَطُ فِي الإجَارَةِ إسلامُ المُستَأجِرِ، وَلا إسلامُ الأجِيرِ.

5- الأعمَالُ الَّتِي فِيهَا قُربَةٌ إلَى اللهِ تَعَالَى:

- الأعمَالُ الَّتِي لا تَصِحُّ إلاَّ مِنَ المُسلِمِ وَيُشتَرَطُ الإسلامُ فِي أدَائِهَا لا يُؤَجَّرُ لِلقِيَامِ بِهَا إلاَّ مُسلِمٌ.

- الأعمَالُ الَّتِي فِيهَا قُربَةٌ إلَى اللهِ كَالإمَامَةِ وَالأذَانِ وَالحَجِّ وَأدَاءِ الزَّكَاةِ وَتَعلِيمِ القُرآنِ وَالحَدِيثِ.

6- الأعمَالُ الَّتِي يُتَقَرَّبُ فِيهَا إلَى اللهِ وَيَصِحُّ أدَاؤُهَا مِنْ غَيرِ المُسلِمِ يَصِحُّ استِئجَارُهُ لِلقِيَامِ بِهَا.

7- الأعمَالُ الَّتِي تُعتَبَرُ مِمَّا يُتَقَرَّبُ فِيهَا إلَى اللهِ عِندَ المُستَأجِرِ، وَلا تُعتَبَرُ كَذَلِكَ عِندَ الأجِيرِ يُنظَرُ:

- إنْ كَانَتْ لا تَصِحُّ إلاَّ مِنَ المُسلِمِ، كَالقَضَاءِ، فَإنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُستَأجَرَ فِيهَا غَيرُ المُسلِمِ.

- إنْ كَانَتْ تَصِحُّ مِنْ غَيرِ المُسلِمِ، كَالقِتَالِ، فَإنَّهُ يَجُوزُ استِئجَارُ غَيرِ المُسلِمِ لِلقِيَامِ بِهَا.

أيها المؤمنون:

نَكتَفِي بِهَذَا القَدرِ فِي هَذِهِ الحَلقَةِ، مَوعِدُنَا مَعَكُمْ فِي الحَلقَةِ القَادِمَةِ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، فَإلَى ذَلِكَ الحِينِ وَإلَى أنْ نَلتَقِيَكُمْ وَدَائِماً، نَترُكُكُم فِي عِنَايَةِ اللهِ وَحِفظِهِ وَأمنِهِ، سَائِلِينَ المَولَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أنْ يُعِزَّنَا بِالإسلامِ، وَأنْ يُعِزَّ الإسلامَ بِنَا، وَأنْ يُكرِمَنَا بِنَصرِهِ، وَأنْ يُقِرَّ أعيُنَنَا بِقِيَامِ دَولَةِ الخِلافَةِ الرَّاشِدَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مِنهَاجِ النُّبوَةِ فِي القَرِيبِ العَاجِلِ، وَأنْ يَجعَلَنَا مِن جُنُودِهَا وَشُهُودِهَا وَشُهَدَائِهَا، إنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالقَادِرُ عَلَيهِ. نَشكُرُكُم عَلَى حُسنِ استِمَاعِكُم، وَالسَّلامُ عَلَيكُم وَرَحمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُه.

نعي حامل دعوة

﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾

ينعى حزب التحرير في ولاية تونس رجلاً من رجال الدعوة الصادعين بكلمة الحق، أحد شبابه الذين لم يدخروا جهدا في الدعوة لإعلاء كلمة الله في الأرض.

امحمّد الغرددّو

الذي وافته المنية صبيحة اليوم الثلاثاء 25 جويلية 2023 عن عمر ناهز 66 عاما، قضاه في طاعة الله وحمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

رحم الله امحمد الغرددو وأسكنه فسيح جناته، وإنا على فراقه لمحزونون ولا نقول إلا ما يرضي ربنا، إنا لله وإنا اليه راجعون.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG